



أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية - وسطاء الأوراق المالية

النسخة الأولى

تاريخ النشر: أكتوبر ٢٠٢٢

يستند هذا الكتاب إلى الإصدار رقم ١ من الخطة الدراسية
ويشمل الامتحانات في المدة الواقعة بين ١ فبراير ٢٠٢٣
حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦



أهلاً بكم في هذه المادة التعليمية الصادرة عن المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار تحت عنوان "أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية - وسطاء الأوراق المالية".

صُمم هذا الكتاب الدراسي في المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار لإعداد المتقدمين لامتحان مادة "أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية - وسطاء الأوراق المالية" الذي ينظمه المعهد.

الناشر:

المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار
© المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار ٢٠٢٥
٢٠ فينتشيرش ستريت
لندن

EC3M3BY

الهاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٦٤٥ ٠٦٠٠

الفاكس: +٤٤ ٢٠ ٧٦٤٥ ٠٦٠١

البريد الإلكتروني: customersupport@cisi.org

www.cisi.org/qualifications

تأليف:

فيليب ريد، عضو (بدرجة زمالة) في المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار

مراجعة:

مارتن ميتشل

يُعدّ هذا الكتاب دليلاً تعليمياً فحسب، ولا يتحمل المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار أية مسؤولية عن الأشخاص الذين يستخدمونه لممارسة أنشطة التداول أو الاستثمار بأي شكل من الأشكال.

وفي حين بذل المعهد قصارى جهده للتأكد من دقة محتوى الكتاب، لا يتحمل الناشر أو المؤلف أي مسؤولية عن الخسارة التي قد يتعرض لها أي شخص يُبرم صفقة أو يمتنع عن إبرام أخرى نتيجة الاطلاع على محتوى هذه المادة التعليمية.

جميع الحقوق محفوظة للناشر، ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذه المادة التعليمية أو تخزينه عن طريق نظام استرجاع المعلومات، ويُحظر نقله بأي شكلٍ أو بأي وسيلة كانت سواء إلكترونياً أو بالتصوير أو التسجيل أو خلافه من دون الحصول على إذنٍ مسبقٍ من صاحب حقوق النشر.

تحذير: إن اتّخذ أي إجراء غير مرخّص به فيما يتعلّق بمحتوى هذه المادة التعليمية، سواء كله أو أي جزءٍ منه، قد يعرّض صاحبه للملاحقة القضائية والمُحاكمة المدنية بتهمة إحداث الضرر.

توجد "خطة المنهج التعليمي" في نهاية الكتاب، وتشمل عناصر المنهج بالكامل. ويمكنكم الاطلاع على خطة المنهج التعليمي على الموقع الإلكتروني: cisi.org أو عبر الاتصال بمركز خدمة العملاء على الرقم: +٤٤ ٢٠ ٧٦٤٥ ٠٧٧٧. ويرجى ملاحظة أن الأسئلة الواردة في الاختبار يتم تحديدها وفقاً لخطة المنهج التعليمي.

صُممت الأسئلة الواردة ضمن الكتاب لمساعدة المتقدمين للامتحان على مراجعة مختلف المواضيع الواردة في المنهج ولتعزيز التعلّم لكل فصل.

طبعة الكتاب التعليمي: ١،٢ (يونيو، ٢٠٢٤)

ملاحظة هامة- يرجى الاطلاع باستمرار على التغييرات في الكتاب التعليمي ومواعيد الاختبارات
تعكس التغييرات التي تطرأ على ممارسات القطاع، والظروف الاقتصادية، والتشريعات/ اللوائح، ووسائل التكنولوجيا،
وغيرها من العناصر الأخرى، مدى ضرورة تحديث المعلومات لدى العاملين في القطاع.

في وقت إصدار الكتاب، يتم اعتماد محتواه بوصفه مناسباً للاختبارات المقررة، وفقاً للفترة المحددة في الكتاب. وقد تؤدي
التغييرات التي تطرأ على القطاع إلى تعجيل إصدار النسخة المحدثة من الكتاب أو تأجيلها.

يرجى ملاحظة أن النسخة الحالية من الكتاب سوف تحل دائماً محل الإصدارات السابقة.

ويمكنكم الاطلاع بصفة دورية على الإصدارات الحديثة وأي تغييرات تطرأ على مواعيد الاختبارات عبر زيارة الموقع
الإلكتروني للمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار: [cisi.org/candidate update](http://cisi.org/candidate_update)

التعلم والتطور المهني عن طريق المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار

يُعَدّ المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار الهيئة المهنية الرائدة لأولئك الذين يعملون في قطاع المال والاستثمار أو
يتطلعون للعمل فيه، وإننا في المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار نلتزم أشد الالتزام بتعزيز المعارف والمهارات
والنزاهة، وهي الركائز الثلاث للسلوك المهني في صلب منظماتنا المعتمدة.

تستخدم الشركات اختبارات المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار لتلبية متطلبات الهيئات التنظيمية الحكومية.
فالشهادات الصادرة عن المعهد شهادات معترف بها رسمياً على نطاق واسع من الحكومات وهيئاتها الرقابية، بدءاً من
سنغافورة ووصولاً إلى دبي والولايات المتحدة إلى جانب الهيئات التنظيمية في المملكة المتحدة، حيث يقع مقر المعهد
الرئيسي. ويتم عقد نحو ٥٠ ألف اختبار كل عام، علماً أنه يجب على المتقدمين استخدام المواد التعليمية الصادرة عن
المعهد عند التحضير للاختبارات التي ينظمها للحصول على أفضل الفرص لتحقيق النجاح. وتخضع الكتب التعليمية التي
ينتجها المعهد للمراجعة سنوياً عن طريق خبراء من العاملين في قطاع الخدمات المالية أنفسهم بالإضافة إلى شركائنا
المُدرِّبين المعتمدين الذين يقدمون التدريب والتعلم الإلكتروني لمساعدة المتقدمين لامتحان على التحضير له. كذلك تُنشر
المعلومات التي تهتم المتقدمين لامتحان في صفحة خاصة على موقعنا الإلكتروني: cisi.org/candidateupdate.

لا يُقدّم هذا الكتاب التعليمي إعداداً دقيقاً وشاملاً للاختبار الذي صُمم له فحسب، بل إنّه يُعدُّ مرجعاً قيماً لممارسي المهنة
أيضاً. كما تشكل دراسته جزءاً من التطور المهني المستمر. وتُتاح على موقعنا الإلكتروني الامتحانات التجريبية عن معظم
المواد التعليمية التي يوفرها المعهد، وذلك كأداة مراجعة إضافية.

يتم تسجيل المتقدمين لاختبارات المعهد تلقائياً في عضوية المعهد بصفتهم طلاباً أعضاء من دون دفع رسوم إضافية لمدة
عام واحد (ما لم يكونوا أعضاء في المعهد مسبقاً)، الأمر الذي يتيح لهم استخدام مجموعة واسعة من المراجع المتوافرة
على الإنترنت، بما في ذلك نظام التلفاز الخاص بالمعهد، مجاناً من دون دفع أي رسوم إضافية. ويضمُّ المعهد ما يزيد عن
٤٠ ألف عضو وقد استكمل نصفهم تقريباً المؤهلات ذات الصلة، ومن ثم انتقلوا إلى إحدى درجات العضوية المُتقدِّمة في
المعهد. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن الخطوات التالية اللازمة لتحقيق ذلك في نهاية هذا الكتاب.

١	لوائح سلوكيات السوق
١٥	سلوك مؤسسات السوق المالية
٢٧	مسرد المصطلحات
٣٣	أسئلة متعدّدة الخيارات
٤٧	خطة المنهج

من المتوقّع أن تستغرق دراسة هذا الكتاب حوالي ٥٠ ساعة

ما التالي؟

ابحث عن تفاصيل عضوية المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار في الغلاف الخلفي لهذا الكتاب.

أتريد المزيد من الدعم للنجاح في الاختبار؟

انظر إلى الفقرة عن شركائنا المعتمدين في التدريب.

أتريد تسجيل ملاحظة أو تعليق؟

الرجاء إرسال تعليقاتك عبر البريد الإلكتروني إلى learningresources@cisi.org.

الفصل الأول

لائحة سلوكيات السوق

- ٣ - ١- حظر التصرفات أو الممارسات التي تشكّل تلاعباً أو تضليلاً
- ٤ - ٢- التصرفات والممارسات التي تشكّل تلاعباً أو تضليلاً
- ٥ - ٣- البيانات غير الصحيحة
- ٧ - ٤- التداول بناءً على معلومات داخلية

يتضمن هذا الفصل قرابة ١٣ سؤالاً من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار



١ - حظر التصرفات أو الممارسات التي تشكّل تلاعباً أو تضليلاً

الهدف التعليمي

١-١-١ معرفة اللوائح التنظيمية التي تحظر التصرفات أو الممارسات التي تنطوي على تلاعب أو تضليل (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثاني، المادة ٢)

تتميز الأسواق المالية العريقة، بديناميتها وقدرتها على الاستجابة السريعة للمعلومات الجديدة التي يتلقاها المستثمرون وغيرهم من الأطراف المشاركة في السوق، سواء كانت هذه المعلومات متعلقة بالسوق كاملة أو بأحد قطاعاتها أو حتى بشركة أو بورصة مالية محددة. فعلى سبيل المثال، قد يصدر تقرير اقتصادي يسلط الضوء على إحدى نقاط القوة (أو الضعف) في قطاع معين من الاقتصاد، الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى إعادة النظر في قيمة الشركات العاملة في ذلك القطاع.

بالمقابل، عندما تنتشر إحدى الشركات معلومات مالية جديدة، مثل إفصاح عن الوضع المالي للشركة أو نتائجها المالية السنوية، يجري المستثمرون تحليلاً دقيقاً لهذه المعلومات؛ بهدف تحديد قيمة الأوراق المالية للشركة - فالأخبار الجيدة ترفع من قيمتها، في حين أن نتائج الأداء الضعيف، مثل نشر تحذير من تراجع الأرباح، قد يدفع المستثمرين إلى خفض تصنيف الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها.

ومن هنا تتضح أهمية أن تتوفر للمستثمرين القدرة على الوصول إلى معلومات دقيقة وموثوقة عن السوق، يمكنهم الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم. بينما كانت المعلومات في الماضي تتدفق ببطء وعلى نحو متفرق في أغلب الأحيان، ولربما كان نشرها يتطلب نقل المعلومة من شخص لآخر بطريقة فردية، فقد أحدثت تطورات التقنية الحديثة ثورة في قطاع تدفق معلومات السوق. وبفضل الإنترنت والتقنيات المماثلة، أصبح بالإمكان نشر المعلومات الجديدة إلى نطاق عريض من الجمهور في غضون لحظات من وقوع الحدث.

إن توافر معلومات السوق الدقيقة وذات الصلة على نطاق واسع يساعد في ضمان كفاءة السوق؛ إذ يتيح للمستثمرين وغيرهم من الأطراف المشاركة الأخرى الاستجابة بسرعة للمعلومات الجديدة، وينعكس هذا بدوره على الأسعار في السوق - فإذا كانت المعلومات إيجابية، غالباً ما ترتفع قيمة الأوراق المالية ذات الصلة، وبالمثل، إذا كانت المعلومات سلبية فإنها تؤدي إلى انخفاض القيمة. وبالمقابل، قد تنتشر في السوق أيضاً معلومات مضللة أو غير صحيحة، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تلاعب في سعر ورقة مالية معينة. وفي حالات أخرى، قد يتمتع أحد المشاركين في السوق عن الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة عندما يُطلب منه القيام بذلك.

تواجه الأسواق العالمية كلها تحديات مماثلة في سعيها للحفاظ على سمعة طيبة في أوساط المستثمرين، لكي تُعد كأسواق خالية من التلاعب ومتكافئة في نشر المعلومات. ولا يقتصر ذلك على الأسواق في المملكة العربية السعودية وحسب.

وقد وضّح نظام السوق المالية ولوائح سلوكيات السوق الالتزامات المحددة المتعلقة بهذه التحديات. كما يستعرض هذا الفصل بعضاً من الأحكام والبنود المتعلقة بها كما وردت في اللوائح.

بموجب لائحة سلوكيات السوق، يُحظر على أي شخص (المشاركة بأي تصرفات أو سلوكيات تنطوي على تلاعبٍ أو تضليلٍ فيما يتعلق بأمرٍ أو صفقةٍ على ورقة مالية مدرجة في سوق مالية في المملكة إذا كان ذلك الشخص يعلم (أو لديه أسباب معقولة تدعو للاعتقاد) بطبيعة ذلك التصرف أو تلك الممارسة.

بالإضافة إلى ذلك، يُحظر على أي شخص - سواء مباشرة أو على نحو غير مباشر - الدخول في معاملة تنفيذ صفقةٍ على ورقة مالية بهدف تكوين أيٍّ مما يأتي:

- انطباع كاذب أو مضلل بشأن حجم نشاط التداول في ورقة أو أوراق مالية محدّدة، أو عن مدى رغبة المستثمرين في شرائها أو بيعها.
- مستوى سعر مصطنع (بما فيه سعر العرض/الطلب أو سعر التداول) في ورقة/أوراق مالية محدّدة.

إن الحفاظ على أسواق مالية متكافئة وخالية من التلاعب يمنح المستثمرين ثقةً بالسوق، ويجذب إليها مزيداً من المستثمرين المحليين والأجانب، الراغبين بالاستثمار في الأوراق المالية المدرجة في السوق المالية السعودية (السوق).

٢. التصرفات والممارسات التي تشكّل تلاعباً أو تضليلاً

الهدف التعليمي

- ١-٢-١ معرفة التصرفات أو الممارسات التي تشكّل تلاعباً أو تضليلاً (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثاني، المادة ٣)

حدّدت لائحة سلوكيات السوق - استناداً إلى تصنيفها للأنشطة المحظورة - مجموعةً من التصرفات المحظورة التي تنطوي على التلاعب أو التضليل.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذا النوع من المتطلبات لا يقتصر على المملكة العربية السعودية وحدها، فالهيئات التنظيمية حول العالم تحظر نفس الأنشطة والتصرفات.

يُحظر على الشخص إجراء صفقة تداول وهمي، أو تنفيذ صفقة تداول على ورقة مالية لا تنطوي على تغيير في الملكية مع حق الانتفاع.

إلى جانب ذلك، إذا قامت مؤسسة السوق المالية بالتصرفات أو الممارسات الآتية بهدف تكوين انطباع كاذب أو مضلل بوجود نشاط تداول في ورقة مالية، أو بهدف تكوين سعر مصطنع للطلب أو العرض أو التداول في ورقة مالية معينة، فإن هذه الممارسات أو التصرفات تُعدّ تصرفات تضليل وتلاعب، لذا يُحظر ارتكابها:

- إدخال أمر أو أوامر لشراء أو بيع ورقة/أوراق مالية مع العلم المسبق بأنه جرى أو سوف يجري إدخال أمر مشابه من حيث الحجم والتوقيت وسعر البيع.

- شراء أو تقديم عروض لشراء ورقة/أوراق مالية بأسعار أعلى أو بنمط أسعار تتزايد على نحو متتابع.
- بيع أو تقديم عروض لبيع ورقة/أوراق مالية بأسعار أقل أو بنمط أسعار تتناقص على نحو متتابع.
- إدخال أمر أو أوامر لشراء أو بيع ورقة/أوراق مالية بهدف:
 - وضع سعر محدد مسبقاً للبيع أو العرض أو الطلب.
 - تحقيق سعر إغلاق مرتفع أو منخفض للبيع أو العرض أو الطلب.
 - إبقاء سعر البيع أو العرض أو الطلب ضمن نطاق محدد مسبقاً.
 - إدخال أمر أو سلسلة من الأوامر على ورقة/أوراق مالية دون وجود نية بتنفيذها.

٣. البيانات غير الصحيحة

١-٣ الشائعات

الهدف التعليمي

١-٣-١ معرفة اللوائح التي تنظم الشائعات (لائحة سلوكيات السوق، الباب الرابع، المواد ٧ و ٨ و ٩)

أسهم استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الانتشار السريع للشائعات والمعلومات الكاذبة، ومن الصعب - ما لم يكن مستحيلاً - تحديد مصدر هذه المعلومات، لذا فإنها تشكل تحدياً حقيقياً بالنسبة إلى الهيئات التنظيمية والأسواق المالية.

وتعريف الشائعة هي: "خبر أو نبأ انتشر بين الناس ولم تثبت صحته أو مشكوك بأمرة". ويمكن نشر الشائعات بسرعة كبيرة نظراً لمدى سهولة انتشار المعلومات في المجتمعات الحديثة. وقد تؤدي الشائعات التي تتضمن معلومات ذات صلة بالأسواق المالية إلى تداعيات خطيرة؛ فقد يستجيب المستثمرون للشائعة ويتخذون قرارات مبنية عليها، ما يؤدي إلى تغيرات في حركة السوق، لا أساس لها على أرض الواقع.

بالطبع قد يقوم أشخاص في بعض الأحيان بنشر الشائعات على نحو غير مقصود، معتقدين ببساطة أنهم ينشرون معلومات صحيحة عن السوق، لكن ذلك لا يفي مخاطر أن يقوم شخص ما بنشر الشائعات عمداً بهدف التأثير في السوق. وعلى سبيل المثال، قد يعمد مستثمر متلاعب، يملك أسهماً في شركة ما، إلى نشر شائعة تُفيد أن تلك الشركة ستُباع بسعر ممتاز لشركة منافسة أكبر حجماً. فإذا صدق المستثمرون الآخرون هذه الشائعة، فقد يتهافتون على شراء أسهم الشركة تحسباً لارتفاع قيمتها، وعندها يقوم الشخص الذي نشر الشائعة ببيع أسهمه في الشركة محققاً الربح.

٢-٣ البيانات غير الصحيحة

الهدف التعليمي

٢-٣-١ معرفة الحالات التي يُعدُّ فيها الشخصُ مصرِّحاً ببيانٍ غير صحيح (لائحة سلوكيات السوق، الباب الرابع، المادة ٩)

تحظر لائحة سلوكيات السوق على أي شخص التصريح شفاهاً أو كتابياً ببيانات غير صحيحة تتعلق بواقعة جوهرية، إذا كان التصريح بهدف التأثير في سعر ورقة مالية؛ إما لحدثٍ شخصي آخر على الدخول في صفقةٍ تتعلّق بهذه الورقة المالية، أو حتّى على الإمتناع عن ممارسة أي حقوق تمنحها الورقة المالية.

وفي ضوء المخاطر المذكورة سابقاً، تحظر لائحة سلوكيات السوق على أي شخص الترويج (على نحو مباشر أو غير مباشر) لبياناتٍ غير صحيحة، تتعلّق بواقعة جوهرية أو رأي، لغرض وحيد يتمثل في التأثير في سعر ورقة/أوراق مالية أو قيمتها؛ لتحقيق أي هدف آخر ينطوي على تلاعب.

وقد حدّدت لائحة سلوكيات السوق الحالات التي يُعدُّ فيها الشخصُ مصرِّحاً ببيانٍ غير صحيح على النحو الآتي:

- إذا صرّح ببيانٍ غير صحيح أو غير دقيق من حيث أحد عناصره الجوهرية.
 - إذا أفنّع شخصاً آخر أو تسبّب في تصريحه ببيانٍ غير صحيح أو غير دقيق.
 - إذا صرّح ببيانٍ يتضمن معلومات غير صحيحة بشأن واقعة جوهرية.
 - إذا أفنّع شخصاً آخر أو جعل شخص آخر يصرح ببيانٍ يتضمن معلوماتٍ غير صحيحة بشأن واقعة جوهرية.
 - إذا أغفل ذكر واقعة جوهرية عند التصريح ببيان ما.
- لاحظ أنه في هذا السياق: الواقعة الجوهرية هي أي معلومة تتعلق بورقة مالية، لو علم بها المستثمر لأثّرت بصورة جوهرية على سعر (أو قيمة) الورقة المالية التي اشتراها أو باعها.

٣-٣ المسؤولية عن البيانات غير الصحيحة

الهدف التعليمي

٣-٣-١ معرفة اللوائح التي توضّح المسؤولية عن المعلومات غير الصحيحة (لائحة سلوكيات السوق، الباب الرابع، المادة ١٠)

نظراً لأهمية الشائعات والبيانات غير الصحيحة، وما لها من آثار محتملة على السوق من حيث أسعار الأوراق المالية المدرجة وثقة المستثمرين بالسوق، ينبغي أن يكون المشاركون في السوق على علم بمسؤولياتهم، وبإمكانية تعرّضهم للمسائلة القانونية أو غيرها من الإجراءات في حال الإدلاء ببيانات كاذبة أو غير صحيحة.

ولذلك حدّدت لائحة سلوكيات السوق أحكاماً تُطبّق على المستثمرين الذين تكبّدوا خسائر نتيجة التصريح ببيانات غير صحيحة، أو إغفال التصريح ببيانات معيّنة، يحقُّ لهم بموجبها المطالبة بالتعويض عن الأضرار في الحالات الآتية:

١. يكون الشخص مسؤولاً عن تعويض الأضرار التي يتعرّض لها مدّعي الضرر إذا أُدين بتقديم بيانٍ غير صحيح بشأن واقعة جوهرية، أتاح له تحقيق ربح أو منفعة تجارية فيما يتعلق بشراء ورقة مالية أو بيعها.

٢. يجب على مدّعي الضرر بموجب الفقرة السابقة أن يُثبت ويبرهن الآتي:
- أنه لم يكن يعلم أن البيان غير صحيح.
 - أنه ما كان ليشتري الورقة المالية أو يبيعها لو علم بعدم صحة البيان، أو أنه كان ليشتري الورقة أو يبيعها بسعرٍ مختلفٍ عن السعر الذي باعها أو اشتراها به.
 - أن الشخص الذي صرّح بالبيان غير الصحيح كان يعلم يقيناً، أو كان على دراية، أن هناك احتمالاً كبيراً أن البيان غير صحيح.
٣. يكون الشخص مسؤولاً عن الأضرار الناتجة إذا كان ملزماً بالتصريح ببيان بمقتضى اللوائح ذات الصلة (نظام السوق المالية أو اللوائح التنفيذية) أو مركز الأيداع وأغفل التصريح عن ذلك البيان شريطة:
- أن تكون دعوى الضرر متعلّقة بشراء ورقة مالية أو بيعها
 - وأن يكون ما جرى إغفاله متعلّقاً بواقعة جوهرية.
٤. يجب على مدعي الضرر بموجب الفقرة (٣) أن يُثبت أنه:
- لم يكن على دراية بإغفال البيان
 - وما كان ليشتري الورقة/الأوراق المالية أو يبيعها لو علم مسبقاً بإغفال التصريح بالبيان، أو كان ليشتري الورقة أو يبيعها بسعرٍ مختلفٍ عن السعر الذي باعها أو اشتراها به.

٤. التداول بناءً على معلومات داخلية

٤-١ المعلومات الداخلية

الهدف التعليمي

٤-١-١ معرفة تعريف المعلومات الداخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٤، الفقرة (ج))

يُشكّل التداول بناءً على معلومات داخلية أحد أبرز التحديات التي تُواجه الجهات التنظيمية والمراكز المالية الرئيسية عبر أنحاء العالم، وتسعى جاهدة لإيجاد حلٍ له والقضاء عليه.

ولا يختلف تعريف التداول بناءً على معلومات داخلية كما ورد في لائحة سلوكيات السوق عن التعريف الذي تتبناه الجهات التنظيمية الأخرى في العالم.

يشير مصطلح "المعلومات الداخلية" في المملكة العربية السعودية إلى المعلومات التي:

- تتعلق بورقة/أوراق مالية محددة أو بأوامر مدخلة أو ستدخل عليها.
- لم يجر الإعلان عنها لعامة الجمهور، وليست متوافرة لهم بأي وسيلة أخرى
- يدرك الشخص العادي بالنظر إلى طبيعتها ومحتواها أن الإعلان عن هذه المعلومات أو جعلها متوافرة للجمهور سوف يُؤثر تأثيراً جوهرياً في سعر الورقة أو قيمتها.

ومن ثم فإن أي شخص يتصرف بناءً على هذه المعلومات سوف يُصنّف على أنه يتداول بناءً على معلومات داخلية.

٤-٢ التفرقة بين التلاعب بالسوق والتداول بناءً على معلومات داخلية

الهدف التعليمي

٤-٢-١ معرفة الفرق بين التلاعب بالسوق والتداول بناءً على معلومات داخلية (المادتان ٣ و ٤)

يمكن أن يأخذ التلاعب أو التضليل في الأسواق المالية أشكالاً مختلفة، وقد يُصنّف بطرق متنوعة. ولكن يمكن التمييز على نحو أساسي بين اثنين من أشكاله الرئيسية، هما: التلاعب بالسوق، والتداول بناءً على معلومات داخلية.

<p>التداول في ورقة مالية بهدف تكوين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • انطباع كاذب أو مضلل يُوحي بوجود نشاط تداول في ورقة مالية، أو اهتمامٍ بشرائها أو بيعها • سعر طلب أو عرض أو تداول مصطنع في الورقة المالية أو أي ورقة مالية أخرى ذات صلة بها 	<p>التلاعب بالسوق</p>
<p>التداول، على نحو مباشر أو غير مباشر، في ورقة مالية على أساس معلومات داخلية، بمعنى معلومات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تتعلّق بورقة مالية محددة • لم يجِر الإعلان عنها للجمهور، وليست متوافرة لهم بأي وسيلةٍ أخرى • يدرك الشخص العادي بالنظر إلى طبيعتها ومحتواها أن الإعلان عن هذه المعلومات، أو جعلها متوافرة للجمهور، سوف يُؤثّر تأثيراً جوهرياً في سعر الورقة المالية أو قيمتها. 	<p>التداول بناءً على معلومات داخلية</p>

وبعبارة سهلة، يتعلّق الفارق الأساسي بين الاثنين باستخدام المعلومات الداخلية؛ إذ ينطوي التلاعب أو التضليل في السوق على استخدام تقنيات تداول تكوّن لدى الأطراف الأخرى المشاركة في السوق انطباعاً كاذباً عن العرض أو الطلب أو قيمة الورقة المالية. وهذا يشمل، على سبيل المثال، التداول الذي لا يُؤدّي إلى تغيير حقيقي في ملكية الورقة المالية (كالتداول باستخدام حسابات منفصلة يملكها الشخص نفسه). ويُستخدم مثل هذا النوع من التداول - الذي يطلق عليه أحياناً اسم التداول الصوري أو الوهمي - لتكوين انطباعٍ كاذب عن مستوى حجم التداول في الورقة المالية، وبالتالي عن الطلب عليها.

بالمقابل، ينطوي التداول بناءً على معلومات داخلية على إساءة استخدام المعلومات الداخلية. فعلى سبيل المثال، قد تتوافر لأحد كبار المدراء في شركة مدرجة إمكانية الوصول إلى معلومات مالية سرية لم يُعلن عنها بعد للمشاركين في السوق (مثل النتائج المالية السنوية للشركة). فإذا كان هذا المدير يتوقّع أن ترتفع قيمة أسهم الشركة بعد الإعلان عن هذه المعلومات، يمكنه شراء الأسهم قبل ارتفاع قيمتها، وبذلك يحظى بميزةٍ على المستثمرين الآخرين الذين لم يطلّعو على هذه المعلومات. وتحظر لائحة سلوكيات السوق هذين النوعين من التصرفات، كما تحظر الإفصاح عن المعلومات الداخلية؛ (لأن هذا سوف يمكن متلقي المعلومات من ممارسة التداول بناءً على معلومات داخلية).

إلى جانب مسؤولية مؤسسات السوق المالية عن سلوكها فإنها تتحمّل، أيضاً مسؤوليات تتعلق بسلوك عملائها. وتحظر لائحة سلوكيات السوق على مؤسسات السوق المالية قبول أو تنفيذ أمر العميل إذا كان لديها أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن العميل يتلاعب بالسوق، أو يتداول بناءً على معلومات داخلية.

وفي حال قرّرت مؤسسة السوق المالية الامتتاع عن قبول أو تنفيذ أمر العميل للأسباب المذكورة أعلاه، يجب عليها توثيق الظروف والأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ هذا القرار، وكذلك يجب عليها إشعار هيئة السوق المالية بهذا القرار في مدة أقصاها ثلاثة أيام. ويجب أيضاً على مؤسسة السوق المالية الاحتفاظ بالوثائق الخاصة بأي قرار اتخذته لمدة عشر سنوات من تاريخ القرار.

٣-٤ نطاق اللوائح الخاصة بالتداول بناءً على معلومات داخلية

الهدف التعليمي

٣-٤-١ معرفة أنواع الأوراق المالية التي تدرج ضمن أحكام اللوائح المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٤، الفقرة (أ)، البنود ١ و ٢)

ويدخل في نطاق المعلومات التي تشملها اللوائح المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية في المملكة جميع الأوراق المالية المتداولة، ويُقصد بها أي ورقة مالية يتأثر سعرها أو قيمتها على نحو جوهري في حال الإفصاح عن هذه المعلومات أو توفيرها للجمهور.

٤-٤ التداول المباشر

الهدف التعليمي

٤-٤-١ معرفة الحالات التي يُعدُّ فيها الشخص متداولاً على نحو مباشر (الباب الثالث، المادة ٤، الفقرة (أ)، البند ٣) و(المادة ٢٠ من الباب الخامس)

يُطلق على الشخص الذي يمتلك "معلومات داخلية" اسم "الشخص المُطَّلِع"، ويُحظَر على الشخص المُطَّلِع الإفصاح عن هذه المعلومات لأيِّ شخصٍ آخر.

بالإضافة إلى ذلك، إذا حصل أيُّ شخص على معلومات داخلية، سواء على نحوٍ مباشر (عبر عمله) أو غير مباشر (إذا قام شخص آخر بإطلاعه عليها)، يجب عليه الامتناع عن الإفصاح عن هذه المعلومات لأيِّ شخصٍ آخر؛ لأنه لا يستطيع أن يعلم ما إذا كان هذا الشخص الآخر سوف يستخدم المعلومات الداخلية لمصلحته الشخصية ويدخل في صفقةٍ تتعلّق بالورقة المالية ذات الصلة.

من هنا، يجب على أيِّ شخصٍ يطلّع على معلومات داخلية بحكم عمله أن يحافظ على سرية هذه المعلومات بمجرد اطلاعه عليها، وأن يتجنّب الإفصاح عنها لأيِّ شخصٍ آخر، إلا إذا كانت الحاجة تقتضي اطلاعه عليها.

٥-٤ التداول غير المباشر

الهدف التعليمي

٥-٤-١ معرفة الحالات التي يُعدُّ فيها الشخص متداولاً على نحو غير مباشر (الباب الثالث، المادة ٤، الفقرة (أ))،
(البند ٤)

ويشير التداول غير المباشر في الورقة المالية إلى الحالات الآتية:

- إذا قام الشخص بتنفيذ صفقة بصفته وكيلاً لشخص آخر (بما في ذلك عندما يتصرف بصفة وكيل قانوني لشخص آخر)
- أو إذا رتَّب صفقة يكون طرفاً فيها شخص من أقاربه، أو شخص تربطه به علاقة عمل أو علاقة تعاقدية
- أو إذا رتَّب لوكيله أو لأي شخص آخر أن يتداول نيابة عنه.

يجب أن يعلم المشارك في السوق أنه إلى جانب مسؤوليته عن التزامه باللوائح التنظيمية وعدم إنتهاكها، فإنه يتحمل أيضاً مسؤولية عن تصرفات الآخرين.

وتتصّل لائحة سلوكيات السوق على المسؤولية عن تصرفات الآخرين. فإذا تبين أن شخصاً قد خالف أحكام نظام السوق المالية أو لائحة سلوكيات السوق المتعلقة بالتلاعب بالسوق أو التداول بناءً على معلومات داخلية، أو تقديم بيانات غير صحيحة عند تصرفه نيابة عن شخص آخر، فإن هذا الشخص الآخر يكون مسؤولاً أيضاً وعرضةً لأيّ جزاءات تُطبَّق على الشخص الذي قام بالتصرف.

فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار المستثمر مسؤولاً عن تصرفات مؤسسة السوق المالية التي تعمل لصالحه، أو أي وكيل آخر يتصرف نيابة عنه، إذا مارس هذا الوكيل أو المؤسسة التلاعب بالسوق أو التداول بناءً على معلومات داخلية. ولا يُعفى الشخص الذي وقع التصرف نيابة عنه من المسؤولية إلا إذا كان:

- قد اتخذ خطوات معقولة لمنع مخالفة أحكام نظام السوق ولوائح التنفيذ
- ولم يأذن بالتصرفات موضوع المخالفة.

لذا من الضروري أن يحرص المشارك في السوق على التحقُّق من أن يكون الشخص الذي يُجري أيّ صفقة نيابة عنه على دراية تامة بأحكام النظام ولوائح التنفيذ، وحريصاً على الالتزام بها.

٦-٤ الشخص المطلع

الهدف التعليمي

٦-٤-١ معرفة أنواع الأشخاص الذين يُعدُّون "مطلعين" على معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث،
المادة ٤، الفقرة (ب))

حدّدت لائحة سلوكيات السوق الأشخاص المطلعين على النحو الآتي:

لائحة سلوكيات السوق

- عضو مجلس إدارة أو مسؤول تنفيذي أو موظف لدى مُصدر ورقة مالية ذات صلة بالمعلومات الداخلية
- عضو مجلس إدارة، أو مسؤول تنفيذي، أو موظف لدى مؤسسة سوق مالية ذات علاقة بالمعلومات الداخلية
- شخصٌ يحصل على معلومات داخلية عن طريق علاقة عائلية، بما في ذلك أيُّ شخص له علاقة بالشخص الذي يحصل على المعلومات
- شخصٌ يحصل على معلومات داخلية عن طريق علاقة عمل، بما في ذلك الحصول على المعلومات:
 - من مُصدر ورقة مالية ذات صلة بالمعلومات الداخلية
 - أو من أيِّ شخصٍ له علاقة عمل مع الشخص الذي يحصل على المعلومات
 - أو من أيِّ شخصٍ يكون شريك عمل للشخص الذي يحصل على المعلومات
- شخصٌ يحصل على معلومات داخلية عبر علاقة تعاقدية، بما في ذلك الحصول على المعلومات:
 - من مُصدر ورقة مالية ذات صلة بالمعلومات الداخلية
 - أو من أيِّ شخصٍ له علاقة تعاقدية مع الشخص الذي يحصل على المعلومات.

٧-٤ الإفصاح عن معلومات داخلية

الهدف التعليمي

- ٧-٤-١ معرفة الأمور المحظورة فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٥)

وينطبق الحظر المفروض على الإفصاح عن المعلومات الداخلية على الشخص بغض النظر عما إذا كان يتداول على نحو مباشر أو غير مباشر. وفي هذا السياق، يُقصد بالتداول المباشر قيام الشخص إما بتنفيذ عملية تداول على الورقة المالية، أو تقديم عرض لشراء الورقة المالية أو بيعها في السوق المالية باسمه أو لحساب له مصلحة فيه (أي أن التداول بناءً على معلومات داخلية يشمل التداول في الأوراق المالية وسط الاطلاع على معلومات غير مُعلنة ومؤثرة في السعر، سواء كانت الصفقة تجري مباشرة باسم المطلع أو بطريقة غير مباشرة).

٨-٤ المعلومات الداخلية والتداول

الهدف التعليمي

- ٨-٤-١ معرفة الأمور المحظورة فيما يتعلق بالتداول بناءً على معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٦)

يُحظر على أيِّ شخصٍ لديه (أو حصل على) معلومات تتعلق بورقة مالية أو مجموعة من الأوراق المالية - وهو يعلم أن الإعلان عن هذه المعلومات سوف يُؤثر تأثيراً جوهرياً في سعر السهم للورقة المالية ذات الصلة - الدخول في أيِّ صفقة (بما في ذلك إدخال أمر)، وبالتالي يُحظر على هؤلاء الأشخاص ممارسة نشاط التداول بناءً على معلومات داخلية.

فضلاً عن ذلك، يُحظر على أيّ شخصٍ الدخولُ في نشاطِ التداولِ بناءً على معلوماتٍ داخليةٍ إذا حصل على معلوماتٍ محدّدةٍ من شخصٍ آخر (يكون مطلعاً على المعلومات) وهو يعلم (أو يجدر به أن يعلم) أن المعلومات التي حصل عليها تُعدُّ معلوماتٍ داخليةٍ.

ومن ثمّ فإنّ اللائحة تشمل نقل المعلومات من المُطلّع إلى شخصٍ آخر، حتى إن لم يدخل المُطلّع نفسه في صفقاتٍ ماليةٍ مستخدماً هذه المعلومات. لذا يجب على المشارك في السوق أن يتوخّى الحذر عند استخدام أي معلوماتٍ محدّدةٍ يحصل عليها من مصادرٍ خارج السياق المتعارف عليه لنشر الأخبار والمعلومات المتعلقة بالسوق.

أسئلة نهاية الفصل

أجب عن الأسئلة الآتية، وارجع إلى الفقرة المناسبة للتحقق من صحة جوابك.

١. ما التصرفات أو الأنشطة التي تُعدُّ تلاعباً بالسوق؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢
٢. ما تعريفُ ”التلاعب بالسوق“؟
مرجع الإجابة: الفقرتان ٢ و٤-٢
٣. ما تعريفُ البيانات غير الصحيحة، كما جاء في لائحة سلوكيات السوق؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٢-٣
٤. في أيِّ الحالات يجوز للمستثمر مطالبة مؤسسة سوق مالية بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمستثمر نتيجةً إغفال مؤسسة السوق المالية التصريح ببيانات معينة؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٣
٥. ما تعريف ”المعلومات الداخلية“ في المملكة العربية السعودية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ١-٤
٦. ما الأدوات المالية المشمولة باللوائح المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٤
٧. ما تعريف ”الشخص المطلع“؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٦-٤
٨. ما المقصود بالمعلومات الداخلية؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٨-٤
٩. ما القيود المفروضة على تداولات الشخص الذي يمتلك ”معلومات داخلية“؟
مرجع الإجابة: الفقرة ٨-٤

الفصل الثاني

سلوك مؤسسات السوق المالية

- ١٧ - ١ - التلاعب بالسوق
- ١٨ - ٢ - التداول بناءً على معلومات داخلية
- ١٨ - ٣ - تنفيذ أوامر العملاء
- ٢٣ - ٤ - ممارسة الأعمال

يتضمن هذا الفصل قرابة ١٢ سؤالاً من أصل ٢٥ سؤالاً من أسئلة الاختبار



سلوك مؤسسات السوق المالية

على مدار السنوات الخمس الأخيرة، ركزت الجهات التنظيمية حول العالم جهودها ودورها الإشرافي على الأمور المتعلقة بـ"السلوك" - سلوك الأفراد أو الشركات على السواء.

وقد ذهبت بعض دول العالم (وعلى رأسها المملكة المتحدة) إلى أبعد من ذلك، حيث تبنت نظاماً للشركات المرخص لها والمنظمة لا يُركّز فحسب على الإدارة العليا للشركات، ويلزمها بالتزامات محدّدة من حيث المسؤولية والمساءلة؛ بل يشمل أيضاً جميع الموظفين في الشركة، ويلزمهم بالتزامات محددة تتعلق بالسلوك (مثل نظام تراخيص مزاولة المهنة وكبار المدراء في المملكة المتحدة).

إن مفهوم التزام الشركات (مؤسسات السوق المالية)، والإدارة العليا وبعض الموظفين الذين يشغلون مناصب محددة في الشركة بالسلوك المهني والعادل عند التعامل مع عملائهم ليس مفهوماً جديداً في جوهره، لكن الذي تغير اليوم هو مستوى الرقابة والتدقيق الذي تخضع له الشركات والأفراد فيما يتعلق بسلوكهم تجاه عملائهم. فالهيئات التنظيمية تنتظر من الشركات اليوم أكثر من مجرد الالتزام بمجموعة محدّدة من القواعد والأنظمة، وأصبحت تُركّز على تقييم مدى التزام الشركة بروح التعامل العادل مع العميل، وتفضيل مصلحته في جميع تعاملاتها معه.

١ - التلاعب بالسوق

الأهداف التعليمية

١-١-٢ معرفة السلوك المتوقع من مؤسسة السوق المالية والأشخاص المسجلين في حال كانت لدى أيٍّ منهما أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن العميل يتلاعب بالسوق (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١١)

يجب على مؤسسة السوق المالية الامتناع عن قبول أو تنفيذ أمر عميل إذا كانت لديها أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن العميل يتلاعب بالسوق أو يُعد متلاعباً بالسوق في سوق أخرى في حال تطبيق أحكام لائحة سلوكيات السوق على تلك السوق، أو يُعد مخالفاً للقانون أو اللوائح أو القواعد المطبّقة في تلك السوق.

إذا قرّرت مؤسسة السوق المالية الامتناع عن قبول أو تنفيذ أمر عميل، فيجب عليها توثيق ذلك وتسجيل جميع المعلومات التي مكّنتها من اتخاذ هذا القرار. وعليها أيضاً إشعار هيئة السوق المالية بقرارها هذا في غضون ثلاثة أيام من تاريخه.

أمّا إذا قبلت مؤسسة السوق المالية أو الشخص المسجل أمر عميل، أو قامت بتنفيذ أمر عميل، ثم تبين لها لاحقاً أن العميل -أو توافرت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن العميل- قد خالف نظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية أو قواعد السوق المالية السعودية، فيجب على هذه المؤسسة إشعار هيئة السوق المالية بذلك في غضون ثلاثة أيام من تاريخ اطلاعها على هذه المعلومات.

ويجب على مؤسسة السوق المالية الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالقرار الذي اتخذته والأسباب التي دعته للامتناع عن التداول لصالح عميل لمدة عشر سنوات من تاريخ القرار.

٢. التداول بناءً على معلومات داخلية

الهدف التعليمي

١-٢-٢ معرفة السلوك المتوقع من مؤسسة السوق المالية والأشخاص المسجلين في حال كانت لدى أيٍّ منهما أسبابٌ معقولة تدعو للاعتقاد بأن العميل يتداول بناءً على معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة (١١))

يجب على مؤسسة السوق المالية الامتناع عن قبول أو تنفيذ أمر عميل إذا كانت لديها أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن العميل يتداول بناءً على معلومات داخلية أو يُعدُّ متداولاً بناءً على معلومات داخلية في سوق أخرى في حال تطبيق أحكام لائحة سلوكيات السوق على تلك السوق، أو يُعدُّ مخالفاً للقانون أو اللوائح أو القواعد المطبَّقة في تلك السوق.

إذا قرَّرت مؤسسة السوق المالية الامتناع عن قبول أو تنفيذ أمر عميل، فيجب عليها توثيق ذلك وتسجيل جميع المعلومات التي مكَّنتها من اتخاذ هذا القرار. وعليها أيضاً إشعار هيئة السوق المالية بقرارها هذا في غضون ثلاثة أيام من تاريخه.

أمَّا إذا قبلت مؤسسة السوق المالية أو الشخص المسجَّل أمر عميل، أو قامت بتنفيذ أمر عميل، ثم تبين لها لاحقاً أن العميل -أو توافرت لديها أسبابٌ معقولة للاعتقاد بأن العميل- قد خالف نظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية أو قواعد السوق المالية السعودية، فيجب على هذه المؤسسة إشعار هيئة السوق المالية بذلك في غضون ثلاثة أيام من تاريخ إطلاعها على هذه المعلومات.

ويجب على مؤسسة السوق المالية الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالقرار الذي اتخذته والأسباب التي دعتهم للامتناع عن التداول لصالح عميل لمدة عشر سنوات من تاريخ القرار.

٣. تنفيذ أوامر العملاء

١-٣ تنفيذ أوامر العملاء

الهدف التعليمي

١-٣-٢ معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين فيما يتعلَّق بأولوية أوامر العملاء (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة (١٢))

يجب على مؤسسة السوق المالية تنفيذ أوامر العملاء بشأن ورقة مالية قبل تنفيذ أي أمر يخص ذات الورقة المالية للحساب الخاص بأيٍّ منهما.

٢-٣ التنفيذ في الوقت المناسب

الهدف التعليمي

٢-٣-٢ معرفة المتطلبات التنظيمية المفروضة على مؤسسات السوق المالية فيما يتعلّق بأوامر العملاء:(لائحة سلوكيات السوق)، التنفيذ في الوقت المناسب (الباب الخامس، المادة ١٣)

عندما تتلقّى مؤسسة سوق مالية أمرًا من عميل، وتقرّر قبول ذلك الأمر، يجب عليها تنفيذه فور ما يصبح ذلك ممكنًا عمليًا في ظلّ الظروف السائدة في السوق.

٣-٣ التنفيذ

الهدف التعليمي

٣-٣-٢ معرفة متطلبات التنفيذ بأفضل الشروط التي يجب على مؤسسة السوق المالية مراعاتها عندما تتصرّف(لائحة سلوكيات السوق): بصفة وكيل، (الباب الخامس، المادة ١٤)، بصفة أصيل (الباب الخامس، المادة ١٤)

عندما تتعامل مؤسسة السوق المالية مع عميل أو لصالح عميل، فإن من الواجب عليها تنفيذ الأوامر بأفضل الشروط. وينطبق هذا الواجب في الحالتين الآتيتين:

- عندما تتصرف مؤسسة السوق المالية بصفة وكيل: يجب عليها التحقّق من تنفيذ الأمر بالسعر الأفضل السائد في السوق أو الأسواق ذات الصلة بما يتناسب مع حجم الأمر .
- عندما تتصرف مؤسسة السوق المالية بصفة أصيل: يجب أن يحصل العميل على سعر أفضل من السعر السائد في السوق؛ لأن مؤسسة السوق المالية تتصرف لحسابها الخاص (أي بصفتها أصيلاً) عوضاً عن تنفيذ الأمر في السوق.

لذلك، إذا رأت مؤسسة السوق المالية أنها تستطيع أن تحصل للعميل على سعر أفضل من السعر الذي يمكنه الحصول عليه في السوق، يجوز لها تنفيذ الأمر بصفتها أصيلاً -بمعنى أن العميل يتعامل مباشرة مع مؤسسة السوق المالية.

وبخلاف ذلك، يجب على مؤسسة السوق المالية أن تتصرّف بصفة وكيل، وأن تسعى لتنفيذ أمر العميل بأفضل سعر سائد في السوق في ذلك الوقت.

٤-٣ التخصيص

الهدف التعليمي

٤-٣-٢ معرفة المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالتنفيذ في الوقت المناسب (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٥)

عندما تتسلم مؤسسة السوق المالية أمرًا من عميل، وتتفذه بنجاح، يجب عليها التأكد من تخصيص الصفقة التي نفذتها لحساب ذلك العميل من دون تأخير.

وإذا قامت مؤسسة السوق المالية بتنفيذ أمر عميل بحسب تقديرها الخاص، فيجب عليها تخصيص الصفقة لحساب العميل الذي نفذت لصالحه.

٥-٣ الوساطة المضرة بمصلحة العميل

الهدف التعليمي

٥-٣-٢ فهم أمثلة عن الوساطة المضرة بمصلحة العميل (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٦)

يستخدم مصطلح "الوساطة المضرة بمصلحة العميل" عبر أنحاء العالم للإشارة إلى عملية التداول المفرط من قبل الشركات المالية (مؤسسات السوق المالية) بهدف الحصول على عمولاتٍ أو رسومٍ أو كليهما. فهذا النوع من التصرفات لا يخدم مصلحة العميل.

تعد المملكة المتحدة مثالاً على الدول التي تنظر إلى مصطلح الوساطة المضرة بمصلحة العميل من منظور شامل؛ فيحسب "قواعد ممارسة الأعمال" الصادرة عن هيئة مراقبة السلوك المالي في المملكة المتحدة (Financial Conduct Authority)، يشير هذا المصطلح إلى:

"سلسلة من المعاملات التي تكون مناسبة عندما يُنظر إلى كلٍّ منها بمعزلٍ عن الأخرى، ولكن قد تكون غير مناسبة إذا كانت التوصية أو قرارات التداول متكررة إلى حدٍّ لا يحقق مصلحة العميل".

وتتبنى هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (Securities and Exchange Commission) منهجاً مماثلاً في فهمها لهذا المصطلح، حيث تقصد به:

"التصرفات التي تُعد بمنزلة تداول مفرط لصالح حسابات العملاء التي تديرها الشركة بحسب تقديرها الخاص".

سلوك مؤسسات السوق المالية

ومن ثم، ينبغي على مؤسسة السوق المالية أن تأخذ في الاعتبار استراتيجية الاستثمار المتفق عليها مع العميل عند تحديد معدل تكرار صفقات التداول لحسابه.

إذ تبدي الهيئات التنظيمية اهتمامًا كبيرًا ومستمرًا بهذا النوع من السلوك الصادر عن الشركات المالية في سياق الإدارة التقديرية لأعمال العميل.

لذا يحظر على مؤسسات السوق المالية أن تُقدّم مشورة للعميل تحثه فيها على التداول - أو أن تسعى لإقناعه بالتداول - في حال كان هذا التداول يُعدُّ مضرًا بمصلحة العميل.

وبالمثل، إذا كانت لمؤسسة السوق المالية سلطةً تقديريةً على حساب عميل، يُحظر عليها إساءة استخدام هذه السلطة عن طريق الإفراط في التداول بهدف تقاضي العمولات والرسوم؛ لأن ذلك يتناقض مع التزامها بالتصرف لمصلحة العميل.

ولكي تحدّد مؤسسة السوق المالية مستوى التداول الذي يُعدُّ ضارًا بمصلحة العميل، يجب عليها أن تأخذ في الاعتبار عدد صفقات التداول وتكرارها، وذلك في سياق الأهداف الاستثمارية للعميل، ومركزه المالي، وحجم حسابه الاستثماري، وطبيعة هذا الحساب.

ولا يوجد رقم ثابت ومحدّد يمكن القياس عليه؛ بل يجب مراعاة ظروف العميل الفردية (حجم الحساب، والأهداف الاستثمارية). فقد يُعدُّ التداول مرةً واحدة في الأسبوع على حساب صغير تداولًا مفرطًا، لكنه لا يُعدُّ كذلك لو كانت قيمة الحساب أكبر بكثير.

٦-٣ تجميع أوامر العملاء

الهدف التعليمي

٦-٣-٢ معرفة اللوائح التي تنظم تجميع أوامر العملاء (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٧)

لا يجوز لمؤسسة السوق المالية تجميع أوامر عميل مع أوامر عملاء آخرين، أو مع الأوامر الخاصة بمؤسسة السوق المالية نفسها، إذا كان الأمر يتعلّق بورقة مالية مدرجة ومتداولة في السوق المالية السعودية؛ ما لم يجزّ تجميعها وفقًا لما تصدره الهيئة أو السوق المالية من لوائح أو قواعد أو إجراءات.

أما إذا كان الأمر يتعلّق بورقة مالية غير مدرجة وغير متداولة في السوق المالية السعودية، فيجوز لمؤسسة السوق المالية تجميع أمر العميل مع أوامر عملاء آخرين أو الأوامر الخاصة بمؤسسة السوق المالية نفسها إذا تحققت الشروط الآتية:

- قيام مؤسسة السوق المالية بتزويد العميل بشرح كتابي عن مزايا التجميع ومساوئه، وحصوله على موافقة كتابية من العميل على تجميع الأوامر.
- تأكد مؤسسة السوق المالية من أن العميل لن يتضرر من تجميع أوامره.
- حصول أوامر العملاء المجمعّة على متوسط سعر تنفيذ جميع الأوامر المنفّذة.

وللتأكد من التزام مؤسسة السوق المالية بالتصرف لمصلحة العميل، يجب عليها أن تضع سياسةً كتابيةً تحدّد فيها أسلوبها في توزيع صفقات التداول على أوامر العملاء وأوامرها الخاصة (أوامر الأصيل).

ويجب على مؤسسة السوق المالية مراجعة هذه السياسة على نحو مستمر، للتأكد من أنها لا تزال مناسبة، وأنه لا يوجد تعارض في المصالح بينها وعملائها.

٧-٣ التداول السابق لنشر البحوث والتوصيات الاستثمارية

الهدف التعليمي

٧-٣-٢ معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية فيما يتعلّق بنشر إعلان أو بحث أو توصية استثمارية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٨)

يجب على مؤسسة السوق المالية التي تجري البحوث الاستثمارية و/أو تنشرها أن تضع إجراءاتٍ وتدابيرٍ لتجنّب استغلال المؤسسة هذه البحوث لمصلحتها الخاصة عن طريق ممارسة "التداول الاستباقي".

فإذا كانت مؤسسة السوق المالية تنوي أن تصدر لعميل -أو تعلم أن شخصًا تابعًا لها ينوي أن يصدر لعميل - توصية استثمارية أو بحثًا أو تحليلًا يتعلّق بورقة مالية محدّدة، يحظر على مؤسسة السوق المالية التداول لحسابها الخاص في تلك الورقة المالية أو في أيّ ورقة مالية ذات صلة بها إلا بعد أن تتاح للعميل (أو العملاء) الذي صدرت له التوصية أو البحث فرصة معقولة للتصرّف على أساس المعلومات الواردة فيها.

والهدف من ذلك هو منع مؤسسات السوق المالية من ممارسة "التداول الاستباقي" (ويسمى أيضًا "التداول السابق لنشر البحوث") قبل إصدار منشوراتها البحثية عن طريق شراء الأوراق المالية قبل صدور أوامر العميل التي تتوقّع صدورها عقب نشر ذلك البحث. ومن ثم فإن هذا الحظر يحول دون استغلال الشركات المالية منشوراتها البحثية لكسب أفضلية على العملاء عبر التداول قبلهم.

ويجوز لمؤسسة السوق المالية أن تتداول لحسابها الخاص في الورقة المالية المعنيّة، أو أيّ أوراق مالية أخرى ذات صلة بها، في حالة استثنائية واحدة، وهي إذا كان من غير المتوقع منطقيًا أن تُؤثّر التوصية أو البحث أو الدراسة أو التحليل في سعر الورقة المالية المعنيّة أو أيّ ورقة مالية ذات صلة.

لكن من الصعب على مؤسسات السوق المالية أن تعتمد على هذا المعيار في الحكم؛ لأن الغرض من المنشورات البحثية أو التوصيات الاستثمارية هو لفت انتباه العملاء وحثّهم على التداول في الورقة المالية (أو الأوراق المالية) موضوع البحث.

٨-٣ السلوكيات المحظورة

الهدف التعليمي

٨-٣-٢ معرفة السلوكيات المحظورة في وقت إصدار توصية استثمارية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٩)

عندما تنتشر مؤسسة السوق المالية -أو أي شخص تابع لها - توصية استثمارية أو بحثاً أو دراسةً أو تحليلاً يتعلّق بورقة مالية، يُحظر عليها تقديم المشورة للعملاء أو التداول لحساب العميل بعكس التوصية ما لم تبادر مؤسسة السوق المالية -قبل تقديم المشورة أو تنفيذ عملية التداول- إلى الإفصاح للعميل عن التوصية، وعن احتمال حدوث تعارض في المصالح.

وقد يصعب على مؤسسة السوق المالية أن تتصرّف لحساب عميل إذا قرّر ذلك العميل أن يتصرّف بخلاف توصية مؤسسة السوق المالية لعملائها الآخرين في منشورها البحثي، إلا أن الظروف الفردية للعميل قد تبرّر عملية التداول هذه وملاءمتها لذلك العميل. لذا يجب على مؤسسة السوق المالية أن تراعي الظروف الفردية للعملاء عندما تُجري تقييماً للتأكد من أنها قد تصرّفت لمصلحة العميل ونجحت في إدارة حالات التعارض في المصالح.

إلى جانب ذلك، يُحظر على مؤسسة السوق المالية، أو أي شخص تابع لها، التداول لحسابها الخاص في الورقة المالية بعكس التوصية التي أصدرتها ما لم تتوافر لديها أسباب معقولة للقيام بذلك.

٤. ممارسة الأعمال

١-٤ الهدايا والحوافز

الهدف التعليمي

١-٤-٢ معرفة اللوائح المتعلقة بالهدايا والحوافز (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب الخامس، الفصل الأول، المادة ٢٧)

يُحظر على مؤسسات السوق المالية تشجيع أي عميل على إبرام أي صفقة بعرض أو إعطاء هدايا أو حوافز، أو قبول هدايا أو حوافز إذا كان ذلك يؤدي إلى تعارض جوهري مع أي واجب تكون ملزمة به تجاه العميل.

كذلك لا يجوز لمؤسسة السوق المالية المشاركة أو عرض المشاركة في أي خسائر تعرض لها العميل.

تعتبر الهيئة أي هدية أو حافز يعطيه أو يتلقاه شخص تابع لمؤسسة سوق مالية أو طرف ثالث بتوجيه من مؤسسة سوق مالية بمنزلة حافز تلقته أو قدّمته مؤسسة السوق المالية نفسها.

٢-٤ المحافظة على سرية المعلومات

الهدف التعليمي

٢-٤-٢ معرفة المتطلبات التنظيمية فيما يتعلّق بالمحافظة على سرّية المعلومات (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب الخامس، الفصل الأول، المادة ٢٩)

يجب على مؤسسات السوق المالية الالتزام بالمحافظة على السريّة وعدم الإفصاح عن المعلومات التي تحصل عليها من عملائها.

ولا يستثنى من ذلك إلا الحالات الآتية:

- إذا وجب الإفصاح عن المعلومات بمقتضى نظام السوق المالية أو لوائح التنفيذيّة أو القوانين الأخرى المعمول بها في المملكة
- إذا أعطى العميل موافقته على الإفصاح عن المعلومات لطرف ثالث.
- إذا كان الإفصاح عن المعلومات ضروريًا في حدود المعقول لكي تتمكّن مؤسسة السوق المالية من تنفيذ خدمة محددة لصالح العميل.
- إذا رأّت مؤسسة السوق المالية - حسب مدى علمها وإطلاعها - أن المعلومات لم تعد سرّية.

أسئلة نهاية الفصل

أجب عن الأسئلة الآتية، وارجع إلى الفقرة المناسبة للتحقق من صحة جوابك.

١. متى تستطيع مؤسسة السوق المالية أن ترفض تنفيذ تعليمات أو أمر عميل؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١

٢. متى ينبغي على مؤسسة السوق المالية تنفيذ أمر تلقته من عميل؟

مرجع الإجابة: الفقرة ١-٣

٣. متى يجب على مؤسسة السوق المالية تنفيذ أوامر عملائها بأفضل الشروط؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٣

٤. يجب على مؤسسة السوق المالية تنفيذ أمر عميل بأفضل الشروط عندما تتصرف بأي صفة؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٣-٣

٥. ما الوساطة المضرة بمصلحة العميل؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٥-٣

٦. ما مستوى التداول الذي يُعدُّ مضرًا بمصلحة العميل؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٥-٣

٧. ما المقصود بالتداول الاستباقي؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٧-٣

٨. ما الحالات التي تُجيز لمؤسسة السوق المالية التداول قبيل نشر أيِّ بحثٍ على وشك أن تنشره؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٧-٣

٩. هل يجوز لمؤسسة السوق المالية أن تجري تداولات لحسابها الخاص عكس توصيةٍ كانت قد أرسلتها لعملائها؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٨-٣

١٠. ما القيود المفروضة على مؤسسة السوق المالية التي توشك على إرسال توصيةٍ لعدد من عملائها؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٨-٣

١١. ما القيود التي تطبق على مؤسسة السوق المالية فيما يتعلق بالهدايا والحوافز التي تقدّمها للعميل أو تتلقاها منه إن وجدت؟

مرجع الإجابة: الفقرة ٤-١

مسرد المصطلحات



In Writing كتابياً

حيثما وردت بهذا اللفظ أو بعبارة مشابهة، فيما يتعلق بمراسلة، أو إشعار، أو موافقة، أو اتفاق، أو أيّ مستند آخر، تعني أن يكون المستند بصيغة مقروءة قابلة للنسخ على الورق، مهما كان الوسيط المستخدم.

Listed مدرجة

فيما يتعلق بأيّ نوع من الأوراق المالية، تعني الأوراق المالية المقبولة للإدراج في السوق المالية.

Listed Company شركة مدرجة

أيّ شركة تكون أوراقها المالية، مهما كان نوعها، مدرجة في السوق المالية.

Market Conduct لائحة سلوكيات السوق Regulations

لائحة سلوكيات السوق الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.

Order أمر

ما يتعلق بأمر من عميل:

(١) أمر صادر من مؤسسة سوق مالية من عميل لتنفيذ صفقة بصفة وكيل.

(٢) أي أمر آخر صادر من عميل من المؤسسة سوق مالية لتنفيذ صفقة في ظروف تؤدي إلى نشوء واجبات مشابهة لتلك التي تنشأ عن أمر لتنفيذ صفقة بصفة وكيل.

كما يشمل أي قرار من مؤسسة سوق مالية لتنفيذ صفقة حسب تقديرها لحساب عميل، أو لحساب صندوق استثمار تديره، أو لغرض تجميع أوامر عملائها وفقاً للائحة سلوكيات السوق، ولا يشمل معنى الأمر أي طلبات لشراء أوراق مالية من إصدار جديد.

Person الشخص

أي شخص طبيعي أو اعتباري تفرّ له أنظمة المملكة بهذه الصفة.

Affiliate الشخص التابع

شخص يُسيطر على شخصٍ آخر، أو يكون تحت سيطرة ذلك الشخص الآخر، أو قد يكون الاثنان تحت سيطرة شخص ثالث. في جميع هذه الحالات، يمكن أن تكون السيطرة مباشرة أو غير مباشرة.

Capital Market مؤسسة السوق المالية Institution

شخص مرخص له من قبل الهيئة بممارسة أعمال الأوراق المالية

Capital Market Law نظام السوق المالية

نظام السوق المالية الصادر بالقرار الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ.

Client العميل

الشخص الذي تقوم مؤسسة السوق المالية بتنفيذ صفقات أوراق مالية لحسابه.

Deal يتعامل

بيع ورقة مالية، أو شراؤها، أو الاكتتاب فيها، أو التعهد بتغطيتها.

Director عضو مجلس الإدارة

بالنسبة للشركة المساهمة يشمل أعضاء مجلس الإدارة، وبالنسبة لأي شركة أخرى يشمل أي مدير أو مسؤول كبير آخر من مهامه وضع وتنفيذ القرارات.

Implementing Regulations اللوائح التنفيذية

أي لوائح، أو قواعد، أو تعليمات، أو إجراءات، أو أوامر، تصدرها الهيئة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية.

Inside Information معلومات داخلية

حسبما جرى إيضاحه في الفقرة (ج) من المادة الرابعة من لائحة سلوكيات السوق.

Insider الشخص المطلع على معلومات داخلية

كما ورد تعريفه في الفقرة (ب) من المادة الرابعة من لائحة سلوكيات السوق.

بيع أو بيع Sells or Selling

بالنسبة لورقة مالية، يشمل بيع الورقة المالية مقابل ثمن، أو تسليم حقوق الورقة المالية لشخص آخر، أو التنازل عنها أو تحويلها أو تحمّل التزام مترتب عليها.

كبار التنفيذيين Senior Executives

أي شخص طبيعي كُلف - وحده أو مع آخرين - من قبل الجهاز الإداري للشركة، أو من قبل عضو في الجهاز الإداري للشركة، بمسؤولية الإشراف والإدارة، ويعمل تحت إشراف أي من الآتي:

١. الجهاز الإداري مباشرةً
٢. عضو في الجهاز الإداري
٣. الرئيس التنفيذي.

سهم Share

سهم أي شركة أينما كان مكان تأسيسها. ويشمل تعريف "السهم" كل أداة لها خصائص رأس المال.

متداولة Traded

متداولة في السوق.

ورقة مالية متداولة Traded Security

ورقة مالية متداولة في السوق

الجمهور Public

كما ورد تعريفها في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، والتعليمات الخاصة بتنظيم آلية الاستقرار السعري للظروحات الأولية، والتعليمات إصدار شهادات الإيداع خارج المملكة، الأشخاص غير المذكورين أدناه:

١. تابعي المصدر
٢. كبار المساهمين في المصدر
٣. أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين للمصدر
٤. أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين لتابعي المصدر
٥. أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين لدى كبار المساهمين في المصدر
٦. أي من أقرباء الأشخاص المشار إليهم في الفقرات (١) أو (٢) أو (٣) أو (٤) أو (٥) أعلاه
٧. أي شركة يسيطر عليها أحد الأشخاص المشار إليهم في الفقرات (١) أو (٢) أو (٣) أو (٤) أو (٥) أعلاه
٨. الأشخاص الذين يتصرفون بالاتفاق معًا ويملكون مجتمعين (٥%) أو أكثر من فئة الأسهم المراد إدراجها.

الشخص المسجل Registered Person

شخص مسجل لدى الهيئة لأداء وظيفة واجبة التسجيل.

الأوراق المالية Securities

تعني أيًا من الآتي

١. الأسهم
٢. أدوات الدين
٣. مذكرة حق الاكتتاب
٤. الشهادات
٥. الوحدات
٦. عقود الخيار
٧. العقود المستقبلية
٨. عقود الفروقات
٩. عقود التأمين طويلة الأجل
١٠. أي حق أو مصلحة في أي مما ورد في الفقرات من (١) إلى (٩) أعلاه.

الأسئلة متعددة الخيارات



الأسئلة متعددة الخيارات

وُضعت الأسئلة الإضافية الآتية لأغراض التعلم والمراجعة. في حين أنها تستند إلى المنهج الدراسي، فإن أسئلة الاختبار الفعلية ليست بالضرورة نفسها. وقد أُدرجت لاختبار معرفة المتقدم للامتحان وفهمه لأقسام المنهج التعليمي الواردة في الكتاب الدراسي.

١. حصل أحد الأشخاص من وسيطه على معلوماتٍ غير مؤكدة تتعلق بعددٍ من الأسهم التي يملكها. في هذه الحالة، أيُّ من قواعد السوق يكون الوسيطُ قد خالف على الأغلب؟

أ. التداول بناءً على معلومات داخلية

ب. التداول المسبق

ج. نشر الشائعات

د. التداول بعكس التوصية

٢. تمت تبرئة إحدى مؤسسات السوق المالية من مسؤولية التعويض عن الأضرار لعميل تلقى منها بياناً غير صحيح يتعلّق بأوراق مالية معنية. يرجع السبب في ذلك إلى حقيقة أن العميل عجز عن إثبات:

أ. عدم درايته بأن البيان غير صحيح

ب. أن قيمة المعاملة تتجاوز ١٠٠٠ ريال سعودي

ج. أنه كان يملك الأوراق المالية المعنية مسبقاً

د. أن مؤسسة السوق المالية كانت تتداول بناءً على معلومات داخلية

٣. ينطوي تعريف التداول بناءً على معلومات داخلية على الآتي:

أ. تكون المعلومات متوافرة لعشرة أشخاص على الأكثر

ب. إذا جرى الإفصاح عن المعلومات، فسوف تؤدي إلى ارتفاع السعر بنسبة ٥٪

ج. تتعلّق بورقة مالية محددة

د. قيام الشخص الذي يتلقّى المعلومات ببيع أو شراء أسهم في السوق

٤. قام أحد الأفراد بالترتيب لمعاملة مالية، أحد أقاربه طرفٌ فيها. يشار إلى هذا النوع من التداول بمصطلح:

أ. التداول المسبق

ب. التداول غير المباشر

ج. التداول بناءً على معلومات داخلية

د. التلاعب بالسوق

٥. تبيّن أن أحد المستثمرين لا يتحمل المسؤولية عن عملية التداول بناءً على معلومات داخلية التي قامت بها مؤسسة سوق مالية على حسابها. ما تفسير ذلك غالباً؟
- أ. جرت عملية التداول في السوق
 - ب. لم يجر الإفصاح عن المعلومات للجمهور
 - ج. قيمة المعاملة لم تتجاوز الحد الأدنى المطلوب لاتخاذ إجراء رقابي من قبل هيئة السوق المالية
 - د. لم يأذن المستثمر بإجراء العملية
٦. أيّ مما يأتي يمكن أن يُعدّ محاولةً للتلاعب بالسوق؟
- أ. أخبر شخص ما عشرةً من أصدقائه عن أداء أحد استثماراته
 - ب. أجرى شخص ما معاملةً لم ينتج عنها تغيير في الملكية الحقيقية
 - ج. يحتاج شخص ما إلى بيع جزءٍ من الاستثمارات في محفظته الاستثمارية لأسباب شخصية معروفة لعائلته وأصدقائه
 - د. ترك أمراً ذا مستوى محدّد للسعر، أقل بنسبة ٥٪ من سعر السهم الحالي
٧. رفضت إحدى مؤسسات السوق المالية تنفيذ أمر لشخص طبيعي من أحد عملائه الحاليين من ذوي المكانة العالية. أيّ العبارات الآتية صحيحة؟
- أ. تعتقد مؤسسة السوق المالية أن العميل يتداول بناءً على معلومات داخلية
 - ب. تعلم مؤسسة السوق المالية أن هذا الشخص الطبيعي موظفٌ في الشركة التي يرغب بالتداول على أوراقها المالية
 - ج. يجب على مؤسسة السوق المالية الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بهذا القرار، وتقديم تفاصيل عنه إلى هيئة الأوراق المالية في غضون ٢٤ ساعة
 - د. جرى ترك الأمر في السوق المالية بعد إغلاقها
٨. أيّ العبارات الآتية صحيحةً فيما يتعلّق بـ "التداول الاستباقي"؟
- أ. يُستخدم هذا المصطلح لوصف حالة العميل الذي يرغب في إجراء معاملة قبل موعد فتح السوق المالية
 - ب. تستطيع مؤسسة السوق المالية تأخير استكمال أوامر العميل سعياً لإنجاز المعاملات على حسابه الخاص؛
 - ج. يجب على مؤسسة السوق المالية أن تحصل على موافقة هيئة السوق المالية لتنفيذ أمر لحسابها الشخصي، بينما يقوم في الوقت نفسه بتنفيذ أوامر عملائه
 - د. يجب على مؤسسة السوق المالية أن تضع سياسات وإجراءات كافية لضمان عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأوامر العميل لأيّ طرف آخر

أسئلة متعددة الخيارات

٩. متى يجوز لمؤسسة سوق مالية أن تفصح لطرف ثالث عن معلومات سرّية متعلقة بالعميل؟
- أ. إذا كان الإفصاح عن المعلومات ضرورياً لمؤسسة السوق المالية لكي تتمكن من تنفيذ الخدمة للعميل
- ب. إذا عرضت مؤسسة سوق مالية المشاركة في أيّ خسائر يتكبدها العميل
- ج. إذا حصلت مؤسسة سوق مالية على موافقة مسبقة من الهيئة على ذلك
- د. إذا لم تكن المعلومات المتعلقة بالعميل تُعدّ معلومات حساسة
١٠. أيّ العبارات الآتية صحيحة فيما يتعلّق بمصطلح "الوساطة المضرة بمصلحة العميل" ومعناه؟
- أ. قيام مؤسسة سوق مالية بالتداول على نحوٍ مفرط
- ب. قيام مؤسسة سوق مالية بالتداول على نحوٍ مفرط عندما تتصرّف بحسب تقديرها لحساب العميل، بهدف تحقيق عمولات لصالح مؤسسة سوق مالية
- ج. الالتزام بالتصرّف على أساس تفضيل مصلحة العميل لا ينطبق على مؤسسة السوق المالية عندما تتداول بصفة أصيل
- د. قيام مؤسسة سوق مالية بالتداول على محفظة العميل الاستثمارية، عندما يمارس سلطة تقديرية على الحساب، أكثر من مرة واحدة أسبوعياً
١١. وضع أحد العملاء للتو أمراً لدى مؤسسة سوق مالية لشراء بعض الأسهم لحسابه. أيّ العبارات الآتية صحيحة؟
- أ. تستطيع مؤسسة السوق المالية تأجيل التخصيص لحساب العميل حتى ما بعد إغلاق السوق المالية
- ب. يجب على مؤسسة السوق المالية إجراء التخصيص قبل تنفيذ أمر العميل عندما يمارس البنك سلطة مقيدة على حساب العميل
- ج. بعد التنفيذ، ينبغي على مؤسسة السوق المالية تخصيص عملية التداول لحساب العميل بلا تأخير
- د. لا يجوز لمؤسسة السوق المالية تجميع الأمر الذي تلقاه العميل مع أمرٍ آخر مماثل تلقاه من عميلٍ آخر
١٢. تنوي مؤسسة السوق المالية أن ترسل لجميع عملائها بحثاً يتعلّق بشركة مدرجة. إذا اشترت المؤسسة أسهماً في الشركة لحسابها الشخصي بالتزامن مع إرسال البحث، فإنها غالباً تخالف أحد قواعد سلوكيات السوق ألا وهي:
- أ. التداول بعكس التوصية
- ب. التلاعب بالسوق
- ج. التداول الاستباقي
- د. نشر الشائعات

١٣. وضع عميلين في الوقت نفسه أمراً لدى مؤسسة سوق مالية؛ لإجراء معاملة على الأسهم نفسها. أيّ من العبارات الآتية صحيحة؟
- أ. يمكن تجميع الأمر مع أوامر أخرى دون إشعار أيّ من العميلين بذلك؛ لأن السهم محل التداول مدرج في السوق المالية
- ب. عندما يكون الأمران متشابهين من حيث الحجم، ويكون أحدهما أمر شراء بينما الآخر أمر بيع، يجوز لمؤسسة السوق المالية المطابقة بينهما من دون التنفيذ في السوق المالية
- ج. القواعد المتعلقة بتجميع الأوامر لا تنطبق على الأوراق المالية المدرجة في أسواق خارج المملكة
- د. يجوز تجميع الأوامر على الأوراق المالية المدرجة في سوق تداول شريطة الالتزام بالقواعد المعمول بها في هذه السوق
١٤. حصل شخص ما على معلومات من شقيقه الذي يعمل مديراً مالياً لمؤسسة سوق مالية (أ). وقد تضمنت هذه المعلومات تفاصيل عن نجاح المحادثات المتعلقة باندماج تلك المؤسسة مع مؤسسة سوق مالية أخرى (ب)، علماً أن هذه التفاصيل سوف تُنشر علناً في اليوم اللاحق. ما الإجراء الصحيح الذي ينبغي اتخاذه في هذه الحالة؟
- أ. ألا يفعل شيئاً، ولا يحث أشخاصاً آخرين على إجراء عمليات في أيّ من هاتين المؤسستين (أ) و(ب)
- ب. أن يقدّم المشورة لزملائه بناءً على هذه المعلومات
- ج. أن يضع أمراً لدى وسيطه لشراء أسهم في مؤسسة السوق المالية (أ) مع تحديد سعر الشراء المستهدف
- د. أن يخبر أخاه بأنه سيشتري أسهماً في مؤسسة السوق المالية (ب)
١٥. أيّ من هؤلاء الأشخاص يشملته تعريف "الشخص المطلع"؟
- أ. أيّ موظف لدى الشركة التي تخضع للقواعد المتعلقة بالمعلومات الداخلية، بغض النظر عن منصبه في الشركة
- ب. المستثمرون الذي يحصلون على معلومات متوافرة علناً
- ج. أي موظف يعمل في قطاع الخدمات المالية ويكون أيضاً مساهم
- د. أيّ شخص يحصل على "معلومات داخلية" عن طريق علاقة عمل
١٦. بموجب لائحة سلوكيات السوق، يمتد نطاق حظر اتباع أي تصرفات أو ممارسات تنطوي على التلاعب أو التضليل ليشمل:
- أ. الصفقات فقط
- ب. أي نوع من الأوامر أو الصفقات فقط
- ج. أي أمر أو صفقة على أي ورقة مالية
- د. أمر أو صفقة على ورقة مالية مدرجة في سوق مالية في المملكة

أسئلة متعددة الخيارات

١٧. قررت مؤسسة سوق مالية رفض أمر أحد العملاء، بسبب إشتباها في قيام العميل بالتداول بناءً على معلومات داخلية. يجب عليها إشعار الهيئة بقرارها في فترة زمنية أقصاها؟

أ. ٢٤ ساعة

ب. ٤٨ ساعة

ج. ثلاثة أيام

د. خمسة أيام

١٨. يُعد الشخص قد صرح ببيانات غير صحيحة في حالة:

أ. إذا صرح ببيان غير دقيق من حيث أحد عناصره الجوهرية

ب. إذا تسبب في قيام شخص بتقديم معلومات غير صحيحة بشأن أي نوع من الحقائق

ج. إذا صرح ببيان غير صحيح وغير جوهري

د. إذا صرح ببيان يتضمن معلومات غير صحيحة بشأن أي نوع من الحقائق

١٩. وفقاً لللائحة سلوكيات السوق، أي العبارات الآتية صحيحة فيما يتعلق بتنفيذ أوامر العملاء؟ يجب على مؤسسة السوق المالية:

أ. الإفصاح عن مركزها في تداول الأوراق المالية قبل قبول أمر العميل

ب. إجراء عملية تقاص وتسوية لأوراقها المالية قبل قبول أمر العميل

ج. تنفيذ أوامر العميل قبل التعامل في الورقة نفسها لصالح حسابها الخاص

د. تنفيذ أوامر العميل مقابل حسابها الخاص إذا أمكن

٢٠. ما المصطلح المستخدم لوصف إحدى الحالات التي يكون فيها سعر ورقة مالية مصطنعاً؟

أ. تداول غير مباشر

ب. تداول بناءً على معلومات داخلية

ج. التلاعب بالسوق

د. غسل الأموال

٢١. أي من التالي صحيح فيما يخص الأنظمة المتعلقة بالهدايا والحوافز بالنسبة لمؤسسة سوق مالية؟
- يمكن لمؤسسة سوق مالية إلحاق خسائر كبيرة بحساب عميلها الاستثماري
 - لا يجوز لمؤسسة سوق مالية تقديم حوافز للعميل لإجراء معاملة من خلال تخفيض الرسوم ومقابل خدمات تشغيل حسابه الاستثماري
 - يمكن لشركة تابعة لمؤسسة سوق مالية تقديم هدية للعميل عند فتح الحساب الاستثماري
 - لا يُعد قيام مؤسسة سوق مالية بتقديم الهدايا والحوافز تعارضاً في المصالح مع واجب تحقيق مصالح العميل الفضلى
٢٢. عند تلقي مؤسسة سوق مالية أمراً من أحد العملاء، من المتوقع أن تقوم بتنفيذه:
- على الفور
 - في أقرب وقت ممكن عملياً
 - عند تنفيذ أوامر العملاء الآخرين
 - بعد تسوية معاملاتها الخاصة
٢٣. يمكن أن تقع إحدى الأدوات المالية في نطاق اللوائح المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية، إذا كانت:
- مدرجة في المملكة العربية السعودية
 - ورقة مالية متداولة
 - تم تداولها بشكل نشط
 - متداولة من قبل عميل
٢٤. تتعامل إحدى مؤسسات السوق المالية بصفة وكيل لصالح أحد العملاء، ما الذي يجب على مؤسسة السوق المالية الالتزام به لتنفيذ الأوامر بأفضل الشروط؟
- يجب حصول العميل على سعر أفضل من أسعار السوق
 - يجب حصول العميل على السعر الأفضل السائد في السوق
 - يجب على مؤسسة السوق المالية استكمال أعمالها الخاصة أولاً
 - يجب على مؤسسة السوق المالية تنفيذ الأوامر عبر الحساب الخاص بها

أسئلة متعددة الخيارات

٢٥. ما المصطلح المستخدم لوصف قيام شخص بشراء عدداً من الأوراق المالية باسمه؟

- أ. التداول المباشر
- ب. التداول غير المباشر
- ج. التلاعب بالسوق
- د. التداول بناء على معلومات الداخلية

إجابات الأسئلة متعددة الخيارات

١. "ج" الفصل الأول، الفقرة ٣-٢
الخيار الصحيح هو (ج)؛ لأن هذه المعلومات ليست من مصدر موثوق ومشروع. لذا فإن المعلومة التي حصل عليها الشخص هي مجرد شائعة.
٢. "أ" الفصل الأول، الفقرة ٣-٣
الخيار الصحيح هو (أ)؛ لأن العميل لم يتمكّن من إثبات أن مؤسسة السوق المالية كانت على علم بأن المعلومات والبيان غير صحيحين، وأنها ما كانت لتشتري الورقة المالية أو تبيعها لو علمت بعدم صحة البيان.
٣. "ج" الفصل الأول، الفقرة ٤-١
الخيار الصحيح هو (ج)؛ لأن لائحة سلوكيات السوق تصف المعلومات الداخلية على أنها معلومات غير معلنة لجمهور العموم تتعلق بورقة مالية محددة مدرجة في السوق المالية، والإعلان عنها سوف يُؤثّر في سعر هذه الورقة المالية.
٤. "ب" الفصل الأول، الفقرة ٤-٥
الخيار الصحيح هو (ب)؛ لأن الشخص وقريبه يشتركان في المعاملة.
٥. "د" الفصل الأول، الفقرة ٤-٥
الخيار الصحيح هو (د)؛ لأنه عندما تمارس مؤسسة سوق مالية التداول بناءً على معلومات داخلية باسم شخص آخر (أي عميل من عملائها)، يكون العميل بريئاً من هذه التهمة؛ لأنه لم يتصرف بناءً على معلومات داخلية.
٦. "ب" الفصل الأول، الفقرة ٢
الخيار الصحيح هو (ب)؛ لأن تعريف التلاعب بالسوق وردّ في اللوائح على أنه أي فعل ينطوي على قيام شخص بالدخول في معاملة وهمية و/أو الدخول في معاملة لا تؤدي إلى تغيير حقيقي في الملكية الحقيقية للورقة المالية.
٧. "أ" الفصل الثاني، الفقرة ١
الخيار الصحيح هو (أ)؛ لأنه يجب على الشركة ألا تتفد أيّ أمر لشخص (سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً) إذا كانت لديها أسباب منطقية للاعتقاد بأن هذا الشخص يسعى للتداول بناءً على معلومات داخلية أو يحاول التلاعب بالسوق.
٨. "د" الفصل الثاني، الفقرة ٣-٧
الخيار الصحيح هو (د) لأنه يُحظرّ على مؤسسة سوق مالية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأوامر العملاء لأيّ شخص آخر إذا كانت تعتقد بأن ذلك الشخص قد يستخدم المعلومات لإجراء معاملة مالية في الأوراق المالية ذاتها.
٩. "أ" الفصل الثاني، الفقرة ٤-٢
يجب على مؤسسات السوق المالية المحافظة على سرّية أيّ معلومات تحصل عليها من عملائها. ولا يستثنى من ذلك إلا حالات معينة منها:

أسئلة متعددة الخيارات

- أن يكون الإفصاح عن المعلومات من قبل مؤسسة السوق المالية ضرورياً في حدود المعقول لتنفيذ خدمة معينة لصالح العميل.

١٠. "ب" الفصل الثاني، الفقرة ٣-٥

الخيار (ب) هو الصحيح؛ لأن المقصود بالوساطة المضرة بالعميل هو الإفراط في التداول من جانب مؤسسة السوق المالية بهدف تحقيق عمولات لصالحها. لكن لا يوجد عدد محدد يمكن الاستناد إليه للحكم على ما إذا كانت مؤسسة السوق المالية تفرط في التداول على حساب العميل أو لا؛ لأن ذلك يتوقف على مجموعة من العوامل التي تختلف من عميل لآخر، كالأهداف الاستثمارية للعميل، ومركزه المالي، وحجم حسابه.

١١. "ج" الفصل الثاني، الفقرة ٣-٤

الخيار (ج) هو الصحيح؛ لأنه يجب على مؤسسة السوق المالية أن تخصص الأمر الذي نفذته للعميل عندما يكون لديها سلطة تقديرية على حسابه حالما تقوم بتنفيذ الأمر بلا إبطاء أو تأخير.

١٢. "ج" الفصل الثاني، الفقرة ٣-٧

الخيار (ج) هو الصحيح؛ فحتى لا يخالف إبراهيم قواعد سلوكيات السوق، يجب عليه الامتناع عن إجراء هذه المعاملة إلا بعد أن تتوافر للعملاء الذين يتلقون البحث إمكانية الإطلاع عليه والوقت الكافي لقراءته، واتخاذ قرارات على أساس محتواه والتوصيات الواردة فيه.

١٣. "د" الفصل الثاني، الفقرة ٣-٦

الخيار (د) هو الصحيح؛ إذ يُسمح بتجميع أوامر العميل مع أوامر أخرى في حالات قليلة، إذا كانت الورقة المالية مدرجة في سوق تداول. أما بالنسبة للأوراق المالية المدرجة في أسواق خارج المملكة، فيجوز تجميع الأوامر شريطة التزام الشركة بالإفصاح الكامل للعميل عن النتائج المحتملة المترتبة على ذلك من حيث السعر.

١٤. "أ" الفصل الأول، الفقرة ٤-٨

الخيار (أ) هو الصحيح؛ فقد أطلع الشخص للتو على معلومات عن ورقة مالية مدرجة في سوق تداول، وعندما تُنشر هذه المعلومات علناً سيكون لها تأثير جوهري في سعر الورقة المالية- لذلك يُحظر عليه الدخول في أيِّ معاملة مرتبطة بها (بما في ذلك وضع أمر لدى وسيطه). كذلك يجب عليه الامتناع عن نقل هذه المعلومات لأشخاص آخرين، أو حتّىهم على استخدامها لإجراء المعاملات.

١٥. "د" الفصل الأول، الفقرة ٤-٦

الخيار (د) هو الخيار الصحيح. فقد حدّدت لائحة سلوكيات السوق "الأشخاص المطلعين" على النحو الآتي:

- أيُّ عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي أو موظف لدى مُصدر ورقة مالية تتعلّق بالمعلومات الداخلية
- أيُّ شخص يحصل على معلومات داخلية عن طريق علاقة عائلية، بما في ذلك أيُّ شخص له علاقة بالشخص الذي يحصل على المعلومات
- أيُّ شخص يحصل على معلومات داخلية عن طريق علاقة عمل، بما في ذلك الحصول على المعلومات من أيِّ من المصادر الآتية:

- مُصدر ورقة مالية تتعلّق بالمعلومات الداخلية
- أيُّ شخصٍ له علاقةٌ عمل مع الشخص الذي يحصل على المعلومات
- أيُّ شخصٍ يكون شريك عمل للشخص الذي يحصل على المعلومات
- أيُّ شخصٍ يحصل على معلومات داخلية عن طريق علاقة تعاقدية، بما في ذلك الحصول على المعلومات:
- من مُصدر ورقة مالية تتعلّق بالمعلومات الداخلية
- أو من أيّ شخصٍ تربطه علاقةٌ تعاقدية مع الشخص الذي يحصل على المعلومات

١٦. "د" الفصل الأول، الفقرة ١

بموجب لائحة سلوكيات السوق، يُحظر على أي شخص (المشاركة بأي تصرفات أو سلوكيات تنطوي على تلاعبٍ أو تضليلٍ فيما يتعلق بأمرٍ أو صفقةٍ على ورقة مالية مدرجة في سوق مالية في المملكة إذا كان ذلك الشخص يعلم (أو لديه أسباب معقولة تدعو للاعتقاد) بطبيعة ذلك التصرف أو تلك الممارسة.

١٧. "ج" الفصل الثاني، الفقرة ١

إذا قرّرت مؤسسة السوق المالية الامتناع عن قبول أو تنفيذ أمر عميل، فيجب عليها توثيق ذلك وتسجيل جميع المعلومات التي مكّنتها من اتخاذ هذا القرار. وعليها أيضاً إشعار هيئة السوق المالية بقرارها هذا في غضون ثلاثة أيام من تاريخه.

١٨. "أ" الفصل الأول، الفقرة ٣-٢

وقد حدّدت لائحة سلوكيات السوق الحالات التي يُعدُّ فيها الشخص المرخّص له مصرّحاً ببيانٍ غير صحيح على النحو الآتي:

- إذا صرّح ببيانٍ غير صحيح أو غير دقيق من حيث أحد عناصره الجوهرية.
 - إذا أفنّع شخصاً آخر أو تسبّب في تصريحه ببيانٍ غير صحيح أو غير دقيق.
 - إذا صرّح ببيانٍ يتضمن معلومات غير صحيحة بشأن واقعة جوهرية.
 - إذا أفنّع شخصاً آخر أو جعل شخص آخر يصرح ببيانٍ يتضمن معلوماتٍ غير صحيحة بشأن واقعة جوهرية.
- إذا أغفل ذكر واقعة جوهرية عند التصريح ببيان ما.

١٩. "ج" الفصل الثاني، الفقرة ٣-١

يجب على مؤسسة السوق المالية تنفيذ أوامر العملاء بشأن ورقة مالية قبل تنفيذ أي أمر يخص ذات الورقة المالية للحساب الخاص بأي منهما.

٢٠. "ج" الفصل الأول، الفقرة ٤-٢

التلاعب بالسوق	التداول في ورقة مالية بهدف تكوين:
	<ul style="list-style-type: none"> • انطباع كاذب أو مضلل يُوحي بوجود نشاط تداول في ورقة مالية، أو اهتمامٍ بشرائها أو بيعها • سعر طلب أو عرض أو تداول مصطنع في الورقة المالية أو أي ورقة مالية أخرى ذات صلة بها

٢١. "ب" الفصل الثاني، الفقرة ٤-١

الخيار الصحيح هو (ب)؛ إذ يُحظر على مؤسسة السوق المالية تشجيع أي عميل على إبرام أي صفقة بعرض أو إعطاء هدايا أو حوافز، أو قبول هدايا أو حوافز إذا كان ذلك يؤدي إلى تعارض بشكل جوهري مع أي واجب من واجباتها تجاه العميل. كما لا يجوز لمؤسسة السوق المالية المشاركة أو عرض المشاركة في أي خسائر تعرّض لها العميل.

٢٢. "ب" الفصل الثاني، الفقرة ٣-٢

عندما تتلقّى مؤسسة سوق مالية أمرًا من عميل، وتقرّر قبول ذلك الأمر، يجب عليها تنفيذه فور ما يصبح ذلك ممكنًا عمليًا في ظلّ الظروف السائدة في السوق.

٢٣. "ب" الفصل الأول، الفقرة ٤-٣

ويدخل في نطاق المعلومات التي تشملها اللوائح المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية في المملكة جميع الأوراق المالية المتداولة، ويُقصد بها أي ورقة مالية يتأثر سعرها أو قيمتها على نحو جوهري في حال الإفصاح عن هذه المعلومات أو توفيرها للجمهور.

٢٤. "ب" الفصل الثاني، الفقرة ٣-٣

عندما تتعامل مؤسسة السوق المالية مع عميل أو لصالح عميل، فإن من الواجب عليها تنفيذ أوامر بأفضل الشروط. وينطبق هذا الواجب في الحالتين الآتيتين:

- عندما تتصرف مؤسسة السوق المالية بصفة وكيل: يجب عليها التحقق من تنفيذ الأمر بالسعر الأفضل السائد في السوق أو الأسواق ذات الصلة بما يتناسب مع حجم الأمر.

٢٥. "أ" الفصل الأول، الفقرة ٤-٧

وفي هذا السياق، يُقصد بالتداول المباشر قيام الشخص إما بتنفيذ عملية تداول على الورقة المالية، أو تقديم عرض لشراء الورقة المالية أو بيعها في السوق المالية باسمه أو لحساب له مصلحة فيه.

خطة المنهج



الوحدة/ العنصر	الفصل/ الفقرة
العنصر ١	الفصل ١
١-١	حظر التصرفات أو الممارسات التي تشكّل تلاعباً أو تضليلاً عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:
١-١-١	١ معرفة اللوائح التنظيمية التي تحظر التصرفات أو الممارسات التي تنطوي على تلاعب أو تضليل (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثاني، المادة ٢)
٢-١	التصرفات أو الممارسات التي تشكّل تلاعباً أو تضليلاً عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:
١-٢-١	٢ معرفة التصرفات أو الممارسات التي تشكّل تلاعباً أو تضليلاً (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثاني، المادة ٣)
٣-١	البيانات غير الصحيحة عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:
١-٣-١	١-٣ معرفة اللوائح التي تُنظّم الإشاعات (لائحة سلوكيات السوق، الباب الرابع، المواد ٧ و ٨ و ٩)
٢-٣-١	٢-٣ معرفة الحالات التي يُعدّ فيها الشخصُ مصرّحاً ببيانٍ غير صحيح (لائحة سلوكيات السوق، الباب الرابع، المادة ٩)
٣-٣-١	٣-٣ معرفة اللوائح التي توضّح المسؤولية عن المعلومات غير الصحيحة (لائحة سلوكيات السوق، الباب الرابع، المادة ١٠)
٤-١	التداول بناءً على معلومات داخلية عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم لامتحان:
١-٤-١	١-٤ معرفة تعريف المعلومات الداخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٤، الفقرة (ج))
٢-٤-١	٢-٤ معرفة الفرق بين التلاعب بالسوق والتداول بناءً على معلومات داخلية (المادتان ٣ و ٤)
٣-٤-١	٣-٤ معرفة أنواع الأوراق المالية التي تندرج ضمن أحكام اللوائح المتعلقة بالتداول بناءً على معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة الرابعة، الفقرة (أ)، البنود ١ و ٢)
٤-٤-١	٤-٤ معرفة الحالات التي يُعدّ فيها الشخص متداولاً على نحوٍ مباشر (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٤، الفقرة (أ)، البند ٣) و(المادة ٢٠ من الباب الخامس)

الوحدة/ العنصر	الفصل/ الفقرة
٥-٤-١	معرفة الحالات التي يُعدُّ فيها الشخص متداولاً على نحوٍ غير مباشر (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٤، الفقرة (أ)، البند ٤)
٦-٤-١	معرفة أنواع الأشخاص الذين يُعدُّون "مطلعين" على معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٤، الفقرة (ب))
٧-٤-١	معرفة الأمور المحظورة فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٥)
٨-٤-١	معرفة الأمور المحظورة فيما يتعلق بالتداول بناءً على معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الثالث، المادة ٦)

العنصر ٢	سلوك مؤسسات السوق المالية	الفصل ٢
١-٢	التلاعب بالسوق عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم للامتحان:	
١-١-٢	معرفة السلوك المتوقع من مؤسسة السوق المالية والأشخاص المسجلين في حال كانت لدى أيٍّ منهما أسبابٌ معقولة تدعو للاعتقاد بأن العميل يتلاعب بالسوق (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١١)	١
٢-٢	التداول بناءً على معلومات داخلية عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم للامتحان:	
١-٢-٢	معرفة السلوك المتوقع من مؤسسة السوق المالية والأشخاص المسجلين في حال كانت لدى أيٍّ منهما أسبابٌ معقولة تدعو للاعتقاد بأن العميل يتداول بناءً على معلومات داخلية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١١)	٢
٣-٢	تنفيذ أوامر العملاء عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدم للامتحان:	
١-٣-٢	معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية والأشخاص المسجلين فيما يتعلق بأولوية أوامر العملاء (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٢)	١-٣
٢-٣-٢	معرفة المتطلبات التنظيمية المفروضة على مؤسسات السوق المالية فيما يتعلق بأوامر العملاء: (لائحة سلوكيات السوق)، التنفيذ في الوقت المناسب (الباب الخامس، المادة ١٣)	٢-٣
٣-٣-٢	معرفة متطلبات التنفيذ بأفضل الشروط التي يجب على مؤسسة السوق المالية مراعاتها عندما تتصرف (لائحة سلوكيات السوق): بصفة وكيل، (الباب الخامس، المادة ١٤)، بصفة أصيل (الباب الخامس، المادة ١٤)	٣-٣

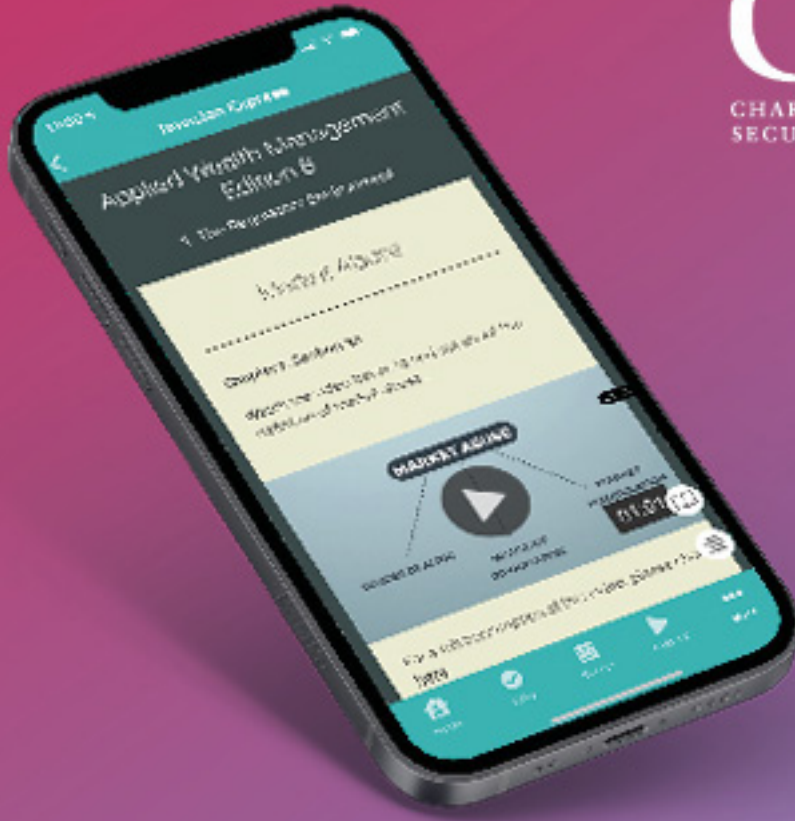
الوحدّة/ العنصر		الفصل / الفقرة
٤-٣-٢	معرفة المتطلبات التنظيمية المتعلّقة بالتنفيذ في الوقت المناسب (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٥)	٤-٣
٥-٣-٢	فهم أمثلة عن الوساطة المضرة بمصلحة العميل (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٦)	٥-٣
٦-٣-٢	معرفة اللوائح التي تنظم تجميع أوامر العملاء (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٧)	٦-٣
٧-٣-٢	معرفة السلوك المتوقع من مؤسسات السوق المالية فيما يتعلق بنشر بحث أو توصية استثمارية أو الإعلان عنهما (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٨)	٧-٣
٨-٣-٢	معرفة السلوكيات المحظورة في وقت إصدار توصية استثمارية (لائحة سلوكيات السوق، الباب الخامس، المادة ١٩)	٨-٣
٤-٢	ممارسة الأعمال عند استكمال دراسة هذا القسم، يجب على المتقدّم للامتحان:	
١-٤-٢	معرفة اللوائح المتعلّقة بالهدايا والحوافر (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب الخامس، الفصل الأول، المادة ٢٧)	١-٤
٢-٤-٢	معرفة المتطلبات التنظيمية فيما يتعلّق بالمحافظة على سرّية المعلومات (لائحة مؤسسات السوق المالية، الباب الخامس، الفصل الأول، المادة ٢٩)	٢-٤

مواصفات الاختبارات

تُصمَّم كلُّ ورقة اختبار على نحوٍ منفصل بحيث يُحدِّد الدَّرجات التي ستُعطى لكل عنصر، كما هو وارد في الجدول أدناه.

تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الموضَّحة قد تختلف قليلاً من اختبار لآخر، إذ تتمتع الاختبارات بدرجة من المرونة لضمان مستوى محدَّد من الصعوبة لكل واحد منها. لكن عدد الأسئلة في كل عنصر يبقى ثابتاً لا يتغيَّر عن معدل يزيد على سؤالين اثنين سواء بالزيادة أو النقصان.

عدد الأسئلة	الفصل	الأسئلة
١٣	لائحة سلوكيات السوق	العُنصر الأول
١٢	سلوك مؤسسات السوق المالية	العُنصر الثاني
٢٥		المجموع



طور دراستك المهنية باستخدام تطبيق

MyCISI

بحصولك على عضوية الطالب، يمكنك الوصول إلى جميع موارد التطوير المهني المستمر القيمة التي نقدمها، مثل وحدات التعلم المهني بالمنصة التعليمية المهنية فيديو CISI TV والمزيد.

كل ذلك في تطبيق واحد سهل الاستخدام.

ابحث عن MyCISI من خلال تطبيق Play Store أو App Store.



كيف ستفيدك عضوية المعهد المُعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) بعد إنهاء دراستك

CISI
CHARTERED INSTITUTE FOR
SECURITIES & INVESTMENT

اكتسب قدرات تنافسية من خلال مزايا عضوية CISI. يتمتع بهذه المزايا أكثر من ٤٣,٠٠٠ مهني في جميع أنحاء العالم كما تساعد أعضائنا على التفوق في تخصصاتهم، فيما يلي بعض الموارد الرئيسية التي يمكنك الوصول إليها كجزء من عضوية الطالب. وللاحتفاظ بهذه المزايا بعد إنهاء دراستك، اشترك في عضوية CISI الآن.

CISI TV

مجموعة مختارة من الفعاليات والمقابلات والمقاطع المميزة الخاصة بالتطوير المهني المستمر الأكثر مشاهدة لدينا، وهي متاحة للمشاهدة عبر الإنترنت في أي وقت وفي أي مكان.

أكثر من ٥٠٠ فيديو حسب الطلب

أكثر من ١٢٠,٠٠٠ فيديو حسب الطلب تمت مشاهدتهم العام الماضي



التطوير المهني المستمر وشبكة التواصل والمناسبات الاجتماعية

يقدم برنامجنا الشخصي والافتراضي أهم الموضوعات ورؤى الخبراء وفرص للتواصل.

أكثر من ٥٠٠

فعالية كل عام

٢٤

فرع في المملكة المتحدة

و ٩ مجالس استشارية وطنية

ممن يمثلون الأعضاء المحليين وبوجهون المحتوى الذي تقدمه



التعلم عبر الإنترنت والمنصة التعليمية المهنية

تقدم سلسلة وحدات التعلم المهني تحليلاً متطوراً ورؤية ثاقبة في التعلم الإلكتروني المصغر للمهنيين في الخدمات المالية.

أكثر من ٢٠٠ وحدة تعلم متميزة

أكثر من ٢٥,٠٠٠ مستخدم العام الماضي

١٠ وحدات تعليمية محدثة شهرياً



مجلة The Review

تشمل المجلة الحائزة على جوائز، والمخصصة لأعضائنا، على أحدث الأخبار والرؤى والتوجهات الفكرية الرائدة التي تؤثر على مهنتك، وهي متاحة على الإنترنت وفي نسخ مطبوعة.

أكثر من ١٠٠,٠٠٠

زائر عبر الإنترنت

العام الماضي



شبكة المهنيين الشباب (YPN)

تم تطوير شبكة المهنيين الشباب التابعة لنا لمساعدة شباب المهنيين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٥ سنة على الاستفادة من قدراتهم التفاضلية ومهاراتهم في التطوير المهني من خلال مجموعة مخصصة من الفعاليات والمصادر التوجيهية المصممة خصيصاً

أكثر من ٣,٠٠٠

عضو في شبكة المهنيين الشباب



خطابات و بطاقات تعريف مصممة خصيصاً

ميّز نفسك عن زملائك من خلال بطاقات تعريف العضوية الحصرية والخطابات المعونة بدرجة عضويتك لعرض إنجازاتك



ترغب في الانضمام إلينا؟

تبدأ درجات عضويتنا من درجة المنتسب، وهي متاحة لأي شخص. واعتماداً على المؤهلات التي تحصل عليها، قد تكون مؤهلاً للحصول على عضوية متقدمة، مثل عضو بدرجة زمالة أو عضو كامل. اكتشف المزيد على cisi.org/membership

التعلم عبر الإنترنت

تحليلات ورؤى متطورة للمهنيين في مجال الخدمات المالية، متوفرة في أي وقت وفي أي مكان

نقدم أكثر من ٢٠٠ وحدة تعليمية إلكترونية لمساعدتك على تلبية متطلبات التطوير المهني المستمر الخاصة بك. وتعرض فيما يلي بعض الوحدات المتاحة.

يقدم معهد CISI هذه المنصة التعليمية المهنية مجاناً للأعضاء كما أنها متاحة أيضاً للطلاب الأعضاء.

لمعرفة المزيد حول الوحدات التعليمية المهنية الإلكترونية، قم بزيارة cisi.org/pr

مكافحة غسل الأموال

فهم صيرورات مكافحة غسل الأموال وتواجدها ودور مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والعقوبات المتعلقة بذلك.



أساسيات أصول العميل وأموال العميل

احصل على نظرة عامة على المبادئ والقواعد عالية المستوى المرتبطة بحفظ أصول العميل وحمايتها.



تعارض المصالح

اطلع على أمثلة على تعارض المصالح، والأدوات، والسياسات، والإجراءات، وإجراءات الإفصاح، والممارسات الجيدة.



علوم البيانات

تعد أدى التحول الرقمي للعمليات التجارية إلى تسريع وتيرة التقاط البيانات. استفد من قيمة البيانات الخاصة بك.



التنوع والشمول

شهدف المسؤولين عن التنوع والشمول ومساواة التنوع، والمسؤولين عن التنوع والشمول من الصناعات.



الجرائم المالية

احصل على نظرة عامة حول كيفية التداول بناءً على معلومات داخلية وإساءة استخدام السوق وغسل الأموال وتحويل الأموال والعقوبات المالية.



التخطيط المالي

تعرف على لمحة عامة عن عملية التخطيط المالي والمصطلحات الرئيسية والإطار التنظيمي الذي يحكمها.



التنمية الأخضر

تتمثل هذه الوحدة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الأخضر، والآثار واسعة النطاق المترتبة عليه، والتدابير التي يتم اتخاذها لمكافئته.



الاستثمار المؤثر

يهدف إلى تطوير مبادئ الاستثمار الأخلاقية والمساهمة من خلال الاستثمار الهادف.



النزاهة والأخلاقيات

فهم الأخلاقيات في القطاع المالي، وأهمية الثقة والجدارة بالثقة، والاستقلال مقابل الأخلاقيات.



إساءة استخدام السوق

فحص المخالفات والعقوبات والمخالفات الآمنة والتزامات الإبلاغ والصلة مع الجرائم الأخرى.



علم الأعصاب في العمل

تعلم كيفية العمل على النحو الأمثل دون إيذاء صحتك عند مواجهة زيادة أعباء العمل وتراكم المواعيد النهائية.



منصة المراجعة والتدريب

اختبر معلوماتك قبل الامتحان

منصة المراجعة والتدريب هي أداة تدريبية إلكترونية مكملة للكتب التعليمية التي يصدرها المعهد لمساعدتك على الاستعداد للامتحان. وتحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تساعد عملية التعلم عبر التأكيد على مدى فهم المادة، ويتضمن نموذج عينة الاختبار أسئلة تم تجميعها لتحاكي الامتحان النهائي إلى أقصى حد ممكن.



المزايا الرئيسية

اختبار تدريبي خاص في نهاية الوحدة الدراسية يعكس
بأكبر قدر ممكن ما ستختبره في الامتحان (مع ذلك،
يرجى العلم أنها ليست أسئلة اختبار CISI نفسها)



أسئلة شاملة لتأكيد فهم المادة ✓

مسرد شامل للمصطلحات ✓

تسمح لك بالدراسة وقتما تشاء وعلى أي جهاز ✓

لشراء وحدات المراجعة والتدريب

يرجى زيارة مكتبة CISI عبر الإنترنت على cisi.org/bookshop أو الاتصال بمركز خدمة العملاء على

+٤٤ ٢٠ ٧٦٤٥ ٠٧٧٧

إذا كنت قد اشترت وحدات المراجعة والتدريب بالفعل، فيمكنك الاطلاع إليها عبر تطبيق MyCISI أو MyStudy على cisi.org/mystudy

يرجى ملاحظة ما يلي: لا ينبغي النظر إلى الأسئلة المعروفة في منصة المراجعة والتدريب على أنها عينة من أسئلة الامتحان حيث توجد نماذج متاحة لهذا الغرض.

إمكانيات لا حدود لها مع مؤهلات المعهد المعتمد
للأوراق المالية والاستثمار **CISI**

مؤهلات معترف بها دولياً تمكنك من التحليق عالياً في عالم
المال والأعمال .

طور خبراتك، ومسيرتك المهنية ومهارات التسويق الشخصي
عبر الموقع الإلكتروني : cisi.org/qualifications



